الأمم المتحدة S/PV.9887

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9887**

الخميس، 27 آذار/مارس 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة لاسن	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عبد الله يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد ستاماتيكوس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2025/176).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2025/176)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد أوليفييه ندوهونغيريهي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيدة تشارلوت سلينتي، الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/176 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لمناقشة الحالة المثيرة للقلق في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهود المستمرة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنفيذ ولايتها على الرغم من التحديات الكبيرة.

لا يزال السياق السياسي والأمني متوتراً بسبب توسع تحالف نهر الكونغو وحركة 23 مارس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مدعومين من قوات الدفاع الرواندية. وقد أدى ذلك إلى عقد المجلس جلسات طارئة في 26 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9849) و 28 كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9853) و 19 شباط/فبراير (انظر S/PV.9863)، والتي تُوجت باتخاذ القرار 2773 (2025) في 21 شباط/فبراير.

وقد عقد مجلس حقوق الإنسان من جانبه جلسة خاصة في 7 شباط/فبراير بشأن حالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نتج عنها قرار مجلس حقوق الإنسان S-37/1، الذي ينشئ بعثة لتقصي الحقائق تم تشكيلها حديثاً ولجنة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في كيفو الشمالية والجنوبية منذ كانون الثاني/يناير 2022. تعزز هذه المبادرة الجهود المماثلة التي بذلتها المحكمة الجنائية الدولية للتصدي للجرائم المرتكبة في كيفو الشمالية خلال هذه الفترة.

(تكلمت بالإنجليزية)

في شباط/فبراير وآذار/مارس، أحرز تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، بدعم من قوات الدفاع الرواندية، مزيداً من التقدم في كيفو الشمالية والجنوبية. وبحلول منتصف آذار/مارس، كان التحالف قد عزز سيطرته على إقليم إدجوي والعديد من المشيخات في مرتفعات أوفيرا بمقاطعة كيفو الجنوبية، بينما واصل توسعه في إقليم واليكالي بمقاطعة كيفو الشمالية. ويسيطر التحالف حالياً على أجزاء كبيرة من كلتا المقاطعتين، كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ويهدد بالتوسع في مقاطعتي تشوبو ومانييما.

كما واصل تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس تنصيب إدارة موازية حيث عيّن مؤخراً حاكماً ونائبي حاكم وعمدةً في بوكافو بكيفو الجنوبية. وفي كيفو الشمالية، عيّن التحالف مديرين ماليين ومندوبًا للتعدين في دلالة على الصلات بين النزاعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والدولية المكثفة، فإن وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط الذي دعت إليه جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والقرار 2773 (2025) وكذلك، في الآونة الأخيرة، تحت رعاية قطر، لم يتحقق بعد. ومن الضروري أن تفي جميع الأطراف بالتزامها المعلن بإسكات البنادق والسعي إلى حل سلمي. وأود أن أعرب عن امتناني للرئيس الأنغولي ورئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس جواو لورنسو، على جهود الوساطة الدؤوبة التي يبذلها بغية استئناف الحوار بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأشجع على الإسراع بتعيين وسيط من الاتحاد الأفريقي لقيادة فريق الميسرين الذي عينه مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بهدف تنسيق وتوحيد مبادرات الوساطة، استناداً إلى أسس عمليتي لواندا ونيروبي.

كما لا تزال الحالة الأمنية عموماً في بقية أنحاء كيفو الشمالية وإيتوري مضطربة، حيث ينتشر أكثر من 60 في المائة من قوات بعثة الأمم المتحدة. وقد استغلت القوات الديمقراطية المتحالفة الفراغ الأمني الناجم عن إعادة انتشار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتشن هجمات في لوبيرو وبيني وبالقرب من بوتيمبو، مما أسفر عن مقتل مئات المدنيين.

وفي إيتوري، وفضلا عن خطر القوات الديمقراطية المتحالفة، تصاعدت حدة الاشتباكات بين حركة التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير المسلحة، لا سيما في إقليمي دجوغو ومهاغي. واستهدفت تلك الجماعات المدنيين بالقرب من مناطق التعدين والأراضي الزراعية ومواقع النازحين داخلياً. إن إعلان توماس لوبانغا، الذي سبق أن أدانته المحكمة الجنائية الدولية، عن تشكيل حركة سياسية عسكرية جديدة في إيتوري، وهي "مؤتمر الثورة الشعبية"، يشكل أيضاً تهديداً للمدنيين والأمن الإقليمي.

(تكلمت بالفرنسية)

إن حالة حقوق الإنسان تتدهور بشكل خطير. وفي الشهور الأخيرة، سجلت مقاطعة كيفو الشمالية أكبر عدد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. تشمل هذه الحالات من الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين

حالات إعدام بإجراءات موجزة لأكثر من 100 شخص وحالات اختطاف وتجنيد قسري للشباب، بما في ذلك الأطفال، بالإضافة إلى حالات التجنيد الإلزامي والسخرة.

وفي إيتوري، تواصل حركتا القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو ارتكاب الفظائع، مما يفاقم حالة حقوق الإنسان المثيرة للقلق أصلاً. ولا يزال النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون في كيفو الشمالية وإيتوري، حيث طالت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال 403 أطفال، من بينهم 90 فتاة، خلال الفترة ما بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2024 8 شباط/فبراير 2025. تشمل هذه الانتهاكات الاختطاف والقتل والتشويه والتجنيد القسري والهجمات على المدارس والعنف الجنسي.

وأصبحت الفتيات والنساء أكثر عرضة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع جراء هجوم تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس من خلال المواجهات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات النزوح الجماعي التي أعقبت ذلك، فضلاً عن تدفق المقاتلين والسجناء الفارين. وقد وثق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان مئات الحالات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ويشجع الإفلات من العقاب على تكرار الجرائم. لذلك بات من الضروري توثيق الحالات بشكل منهجي لضمان تحقيق العدالة لجميع الضحايا وحصولهم على تعويضات.

لا تزال الحالة الإنسانية في المقاطعات الشرقية حرجة، مع زيادة كبيرة في الاحتياجات. وأجبرت الاشتباكات مع حركة 23 مارس مئات الآلاف من المدنيين على الفرار. وغالباً ما تتعرض المجتمعات النازحة لضغوط للعودة إلى أماكنها الأصلية دون توفير الأمن الكافي.

ولا تزال هناك عوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية في العديد من المناطق بسبب انعدام الأمن ووجود الجماعات المسلحة. ويشكل الإغلاق المطول لمطاري غوما وكافومو عقبة رئيسية أمام إيصال المساعدات. كما يؤدي عدم عمل القطاع المصرفي في المناطق الخاضعة لسلطة الأمر الواقع إلى تعقيد الاستجابة الإنسانية، وكذلك حياة السكان بشكل عام.

وفي إيتوري، أدى تصاعد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والاشتباكات بينها وبين قوات الدفاع الشعبية الأوغندية المنتشرة في المنطقة إلى تفاقم العنف ضد المدنيين، مما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية وتعقيد سبل الوصول. ومنذ كانون الثاني/يناير، أُجبر أكثر من 000 100 شخص على الفرار في إقليم دجوغو وحده.

ويأتي هذا التدهور في الوضع على خلفية أزمة عامة في التمويل. فخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025 لم تُمول إلا بنسبة 8,2 في المائة حالياً، مما يجبر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على إعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحًا فحسب.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي هذا السياق الصعب، تظل بعثة الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ ولايتها، على النحو المنصوص عليه في القرار 2765 (2024). فقد كثفت البعثة دورياتها وأنشأت قواعد عمليات متنقلة في لودها وآر. كما أنها تعكف على تيسير المشاورات التي تقودها الحكومة مع الجماعات المسلحة في

إيتوري منذ كانون الثاني/يناير 2025، مما أدى إلى استسلام 216 2 عنصراً من جماعة زائير وتسليم 103 قطع من الأسلحة والذخيرة، فضلاً عن خفض الإنذارات الأمنية. وتواصل البعثة حماية المدنيين والتصدي للهجمات في إقليم دجوغو وتوفير المأوى المؤقت والمساعدة في عمليات الإجلاء الطبي. وفي كيفو الشمالية، كثفت البعثة التعاون مع السلطات من خلال التبرع بمركبات وتعزيز الدوريات المشتركة، مما أدى إلى الحد من الإجرام المسلح. وأدى وصول قائد القوة الجديد في 10 شباط/فبراير 2025 وإنشاء مقر مؤقت لقيادة القوة في بيني إلى تعزيز التنسيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في البؤر الساخنة للقوات الديمقراطية المتحالفة.

وفي غوما وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة حركة 23 مارس، لا تزال بعثة الأمم المتحدة تواجه قيوداً على حرية التنقل، بما في ذلك حواجز الطرق وشرط الإخطار قبل 48 ساعة من وصول القوافل. وتستمر البعثة في التواصل مع تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ المسؤوليات الأساسية الموكلة إليها، داعية إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وولايات مجلس الأمن. وفي الأيام الأخيرة، خُففت بعض القيود المفروضة على تحركات البعثة في غوما وما حولها. وعلى سبيل المثال، تسمح حركة 23 مارس مؤقتاً لمركبات ومعدات الأمم المتحدة بعبور الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتسمح للموظفين المدنيين بالعبور ليوم واحد في الأسبوع. وفي غوما، تمكّنت البعثة من إعادة إمداد قواعدها بالمؤن بفضل حراساتها العسكرية.

يساورني القلق من أن العنف المستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يقوض التماسك الوطني للبلد. مع فرار المزيد من الأشخاص من مقاطعاتها الشرقية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الغرب، تنتشر المعلومات المضللة التي تصفهم بأنهم متسللون أو مشتبه بهم، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي. إن الهجمات، وإن كانت معزولة، ضد المواطنين الكونغوليين من التوتسي والناطقين بالسواحلية، إلى جانب عودة خطاب الكراهية، تقوض التماسك الاجتماعي.

وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تكثيف جهودها لمكافحة خطاب الكراهية من خلال اعتماد قانون مكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب الذي أعيد تقديمه مؤخراً من أجل محاسبة المسؤولين عن ذلك ومواصلة التأكيد على تنوع شعبها. وأؤكد من جديد التزام البعثة بمرافقة جهود جميع الجهات الفاعلة لتعزيز التماسك الاجتماعي ومنع انتشار خطاب الكراهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى على نطاق أوسع.

(تكلمت بالفرنسية)

ولا تزال البعثة ملتزمة بدعم مبادرات السلام الإقليمية الجارية. وأشجع جميع مبادرات السلام الإقليمية على اعتماد نهج يراعي الفوارق بين الجنسين. وأرحب بتعيين امرأتين في فريق الميسرين للمبادرة المشتركة بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. علاوة على ذلك، من الضروري أن تراعي عملية نيروبي خصوصية النساء المقاتلات في الجماعات المسلحة.

وتمشياً مع القرار 2746 (2024)، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم قوات بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تقديم المساعدة اللوجستية وتيسير عمليات الإجلاء الطبي، فضلاً عن المساعدة في إعادة الجنود المتوفين إلى أوطانهم. كما تقف البعثة على أهبة الاستعداد لاستخدام قدراتها بشكل جيد في تنفيذ وقف لإطلاق النار يتم التوصل إليه في نهاية المطاف.

لقد كان للتدهور المأساوي للوضع الأمني في شرق البلد تأثير كبير على المناقشات بين البعثة والسلطات الكونغولية بشأن فك الارتباط التدريجي والمسؤول للبعثة والمرحلة الانتقالية في كيفو الجنوبية. وتم تعليق تنفيذ خريطة الطريق الإقليمية التي وضعتها حكومة كيفو الجنوبية للمرحلة الانتقالية في أعقاب استيلاء تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس على بوكافو. كما أن جهود الفريق العامل المشترك، الذي يتألف من الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، لتحديد طرائق التخطيط لفك ارتباط البعثة من مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري قد تعرضت أيضاً للتقويض، حيث أن العديد من افتراضات التخطيط أصبحت الآن بالية. غير أن البعثة تؤكد من جديد تصميمها على مواصلة مناقشات فك الارتباط والمرحلة الانتقالية مع الحكومة.

(تكلمت بالإنكليزية)

يجب أن نوجه كل جهودنا نحو تأمين وقف غير مشروط لإطلاق النار. إن تنفيذ القرار 2773 (2025) أمر بالغ الأهمية لتخفيف معاناة السكان المتضررين والحفاظ على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. وأؤكد من جديد استعداد البعثة لدعم تنفيذه. وأدعو المجلس إلى اتخاذ تدابير ملموسة ضد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتواطؤ في ارتكابها.

علاوة على ذلك، أكرر التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا من خلال حل سياسي. وأشجع جميع الأطراف على إعادة الالتزام بالحوار في إطار عمليات السلام الإقليمية وضمان مشاركة المرأة في المفاوضات.

أخيراً، أشير إلى ضرورة إعادة فتح مطاري غوما وكافومو على وجه السرعة، وهما شريان الحياة للجهود الإنسانية وأساسيان لتناوب قوات البعثة.

وأدعو بقوة جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بحماية المدنيين، مع الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة سلينتي.

السيدة سلينتي (*تكلمت بالإنكليزية*): يعمل المجلس الدانمركي للاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من 16 عاماً، بما في ذلك في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وبصفتنا منظمة

إنسانية متخصصة في مجال النزوح القسري، فإننا نقدم أيضاً مساعدات في البلدان المجاورة بوروندي وتنزانيا وأوغندا، وكذلك في 40 بلداً آخر في جميع أنحاء العالم.

وقد أدى تفجر أعمال العنف هذا العام في غوما وما حولها إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في الشرق وأدى إلى نزوح 000 660 شخص قسراً. هذا بالإضافة إلى 6,7 ملايين شخص نزحوا بالفعل في جميع أنحاء البلد بنهاية العام الماضي.

المجلس الدانمركي للاجئين من بين المنظمات التي تسارع للاستجابة للحركة غير المنظمة والمستمرة للنازحين داخلياً التماساً للأمان منذ نهاية كانون الثاني/يناير. لقد تم تفكيك مواقع النازحين داخليًا حول غوما في غضون 72 ساعة، مما أجبر النازحين داخليًا على العودة إلى مناطق غير آمنة أو التوجه إلى غوما من دون مأوى أو طعام أو ماء. ومن دون سابق إنذار، طُردت العائلات من ملاجئها وأُجبرت على المغادرة دون أن تحمل معها سوى الملابس التي كانت ترتديها. ما يقرب من نصف النازحين الجدد يعيشون الآن في مواقع غير رسمية، بما في ذلك المخيمات المؤقتة والكنائس والمدارس. تكونت ثلاثة مواقع غير رسمية جديدة تستضيف أكثر من 400 أسرة في ضواحي غوما في الأسابيع الثلاثة الماضية. الاكتظاظ يمثل مشكلة وظروف المعيشة مروعة. تعاني الفتيات والفتيان النازحون داخلياً من صدمة نفسية؛ لا يذهبون إلى المدرسة ويلجؤون إلى التسول أو البحث عن أعمال عابرة مقابل الحصول على الطعام. لقد سمعنا تقارير عن فتيات يمارسن الجنس من أجل البقاء على قيد الحياة. أما النصف الآخر من النازحين الجدد فيعيشون مع عائلات مضيفة في غوما، والتي غالباً ما لا تملك الموارد اللازمة لإعالتهم. قبل أكثر من أسبوعين بقليل، تحدثت الأفرقة الميدانية التابعة للمجلس الدانمركي للاجئين إلى ما يقرب من 400 نازح داخلي في 11 موقعاً غير رسمي. 96 في المائة من الناس لا يشعرون بالأمان. قال لنا أحد الأشخاص: "لا يوجد مكان نذهب إليه. الحل الوحيد هو البقاء في المستودع وانتظار الموت."

وتشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية انتشار أعمال النهب وإطلاق النار ليلاً والاعتقالات التعسفية. العديد من المعتقلين متهمون ظلماً بالانتماء إلى جماعات مسلحة. كما وردت تقارير عن إجبار الصبية والرجال على الانضمام إلى الجماعات المسلحة. إن وجود أفراد الجماعات المسلحة في غوما وما حولها، وكذلك في جميع أنحاء كيفو الشمالية، يزيد من ترويع النازحين. أخبرنا أحد الأشخاص بأنهم يستيقظون كل صباح ليجدوا جثثًا جديدة ملقاة في الشوارع التي يقيمون فيها، ولا يتضح أبدًا من هم الجناة.

إن كل خطوة محفوفة بالمخاطر، حيث أن المنطقة المحيطة بغوما ملوثة على نطاق واسع بالذخائر غير المنفجرة، وهو ما يشكل خطراً آخر على النازحين قسراً الذين يبحثون عن الأمان. والعنف الجنسي متفش. يوفر المجلس الدانمركي للاجئين خدمات إدارة الحالات الفردية في المواقع غير الرسمية في غوما وما حولها للأفراد الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان. ومنذ تصاعد أعمال العنف في أواخر كانون الثاني/يناير، بلغت نسبة حالات الاغتصاب 98 في المائة من تلك الحالات، بما في ذلك حالات الاغتصاب التي طالت فتيات تقل أعمارهن عن 5 سنوات. وقد انطوت كل حالة من حالات الأطفال التي تمت إدارتها على حالات اغتصاب، مما يؤكد على المخاطر الشديدة التي تواجهها الفتيات والفتيان في هذا النزاع. إن هذه الأرقام على قدر ما هي مروعة، إلا أننا نعلم أنها ليست سوى جزء بسيط من العدد الفعلي،

حيث لا يتم الإبلاغ عن معظم الحالات بسبب الخوف من الانتقام والوصم وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات المتخصصة.

تتعرض الاستجابة الإنسانية لضغوط شديدة. تخشى بعض المنظمات الإنسانية من الانتقام بسبب تقديم المساعدات في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة أو غير متأكدة مما إذا كانت لا تزال قادرة على العمل هناك بشكل قانوني. إننا نفتقر إلى الوقود والنقود والإمدادات بسبب أعمال النهب وإغلاق مطار غوما الذي هو في العادة مركز استراتيجي للعمل الإنساني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويزداد الوضع تعقيداً بسبب عدم الاستقرار السياسي حيث لم تعد المكاتب الإدارية المحلية التي تتعامل معها المنظمات الإنسانية تحت سيطرة الحكومة الكونغولية. وهذا يتطلب التعامل مع المتطلبات الجديدة وإعادة التفاوض بشأن الوصول الآمن. ولا تزال المصارف في غوما مغلقة، مما يؤدي إلى نقص السيولة النقدية ويهيئ بيئة مواتية لوكلاء الخدمات المالية المتنقلة لاستغلال الوضع من خلال فرض أسعارهم الخاصة بشكل تعسفي. وقلصت التخفيضات المفاجئة والجذرية في تمويل المساعدات الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أُعلن عنها في وقت سابق من هذا العام ضمن تخفيضات أوسع نطاقاً، بشدة قدرة المنظمات على الاستجابة للحالة الإنسانية المتفاقمة في جميع أنحاء البلد.

كما يجب ألا ننسى أن الوضع في مقاطعة إيتوري بشمال البلد لا يزال حرجا أيضا في ظل وجود محدود للمنظمات الإنسانية غير الحكومية هناك. ويتوقع المجلس الدانمركي للاجئين استمرار تفاقم أزمة النزوح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتوقع أداة التنبؤ القائمة على الذكاء الاصطناعي التي استحدثناها بالتعاون مع شركة IBM أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكبر بؤر النزوح في العام المقبل. ومنذ تصاعد العنف في كانون الثاني/يناير، وصل 000 70 لاجئ إلى بوروندي. وهذا التدفق يشكل ضغطاً هائلاً على مراكز العبور الحالية ومخيمات اللاجئين في بوروندي التي كانت قد بلغت بالفعل كامل طاقتها الاستيعابية. وفي أواخر شهر شباط/فبراير، أجرينا تقييماً سريعاً للاحتياجات على طول الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، والذي سلط الضوء على الحاجة الملحة للمساعدة الطارئة. كما يفرّ الكونغوليون من غوما إلى أوغندا منذ كانون الثاني/يناير. وسيزداد تأثير ذلك على المنطقة إذا لم تُعالَج الاحتياجات الإنسانية داخل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولم ينته النزاع. ويدعو المجلس الدانمركي للاجئين أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات التالية.

أولاً، يجب استخدام جميع السبل المتاحة لضمان المرور الآمن للسكان النازحين في غوما وما حولها وحمايتهم. ويشمل ذلك الدعوة إلى إنهاء العودة القسرية للنازحين إلى المناطق غير الآمنة وضمان أن تكون جميع عمليات العودة طوعية وآمنة وكريمة.

ثانياً، من الضروري الدعوة إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان النازحين، بما في ذلك في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة، وإلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في جميع جهود الاستجابة.

ثالثاً، يجب حثّ جميع الأطراف على إيجاد وسائل سلمية لإنهاء النزاع، إذ لا توجد حلول عسكرية لإنهاء العنف.

رابعاً، يجب تقديم الدعم لجهود بناء السلام المحلية الرامية لإعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية التي مزقتها سنوات الحرب. وعندما تتحسن الظروف وتسمح للنازحين بالعودة الطوعية والآمنة إلى قراهم، سيكون من الضروري مساعدتهم على إعادة بناء حياتهم.

وبالنسبة للنازحين داخلياً الذين أجرى المجلس الدانمركي للاجئين مقابلات معهم مؤخراً، أشار جميعهم تقريباً إلى إن السلام وحده هو الذي سيجعلهم يشعرون بالأمان. في الختام، أود أن أتلو على أعضاء المجلس كلمات أحد النازحين الذين تحدثنا إليهم مؤخراً، والذي قال: "نريد العودة إلى ديارنا حيث سنكون آمنين وحيث يمكننا أن نزرع أراضينا وأن نجد ما يكفي من الطعام لنأكله".

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة سلينتي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على بيانها ولكن أولاً وقبل كل شيء على جهودها وجهود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشكر الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين، السيدة تشارلوت سلينتي، على إحاطتها التي اتسمت بأقصى درجات التعاطف والواقعية.

إن هذه الإحاطات مقياس لخطورة الحالة الأمنية والإنسانية التي لا تزال تسبب مشاكل للمجتمعات المحلية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية – وهي حالة تتفاقم بسبب الهجوم الذي تشنه حركة 23 مارس بدعم ومشاركة قوة الدفاع الرواندية. ومرة أخرى، وبعد مرور ثلاثة عقود على اندلاع النزاع، تقع منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في براثن عنف الجماعات المسلحة وعدم الاستقرار المزمن ونهب الموارد الطبيعية. إن الوضع يتطلب منا التحرك.

وبعد مرور شهر على اتخاذ القرار 2773 (2025)، تقع على عاتق المجلس مسؤولية مواصلة العمل من أجل السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة على حد سواء. وكان مجلس الأمن قاطعاً في مطالبته بوقف فوري للأعمال العدائية. ودعا القرار 2773 (2025) جميع الأطراف إلى إبرام اتفاق وقف إطلاق نار فعال وغير مشروط وفوري. ومن خلال ذلك القرار، دعا المجلس بالإجماع إلى الانسحاب الفوري لقوات الدفاع الرواندية من الأراضي الكونغولية. ويذكّر القرار كذلك بضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق ويبدأ ذلك بإعادة فتح مطار غوما. ولا تزال هذه النقاط ملحة اليوم. لقد طال انتظار إحراز تقدم عاجل في تنفيذ القرار 2773 (2025). وتستمر الاشتباكات اليومية على طول خط الجبهة. وتتزايد أعمال العنف ضد المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي. وخطر اشتعال الأوضاع في منطقة البحيرات الكبرى قائم باستمرار. ولا يمكن للمجلس أن يكون راضياً عن الحالة الراهنة.

وبالتالي، فإن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار تلتزم به جميع الأطراف هو الأولوية المطلقة. وتؤيد فرنسا الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، سواء كانت الدعوات لوقف إطلاق النار التي صدرت بعد اجتماع الدوحة في 18 آذار/مارس أو تلك التي صدرت في إطار العملية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – جماعة شرق أفريقيا. ويجب تنفيذ وقف إطلاق النار حتى لا يؤثر القتال على المجتمعات المحلية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولو ليوم واحد إضافي. ويجب المضي في مبادرات الحوار من أجل تحقيق تقدم ملموس ومشهود نحو وقف للأعمال العدائية. وفي هذا السياق، يمكن لعمليات الوساطة الإقليمية أن تؤدي دورا محوريا في البدء في إيجاد مخرج ضروري من الأزمة. وتدعم فرنسا عمليتي لواندا ونيروبي وستواصل دعم جميع الجهود الإقليمية القادرة على إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية دائمة للنزاع، بما في ذلك عملية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. وندعم التنسيق بين تلك المبادرات ومشاركة الأمم المتحدة والتشاور مع المجتمع المدني ومشاركة المرأة في عملية السلام. وأشيد أيضا بالتزام أنغولا والرئيس جواو لورينسو الذي يسعى جاهداً دون كلل لتشجيع الحوار وتحديد المعايير الملموسة لحل تفاوضي بهدف الانسحاب الكامل للقوات الرواندية وشروع جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومن الضروري مواصلة تعزيز تلك المكاسب.

أخيراً، أؤكد أهمية دور بعثة الأمم المتحدة التي تعمل في بيئة صعبة والتي كثيراً ما تعيق حركة 23 مارس عملها. ويجب تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين بالكامل وفي جميع أنحاء منطقة مسؤوليتها. والبعثة لديها القدرات ذات الصلة للمشاركة في مراقبة وقف إطلاق النار بمجرد إبرام اتفاق. وهذا يتطلب وضع حد للضغوط التي تُمارس عليها. ولا يمكن التغاضي عن الهجمات التي تُشن على ذوي الخوذ الزرق والتي قد تشكل جرائم حرب. وينطبق الأمر نفسه على العوائق التي تعترض حرية تنقل البعثة وتنفيذ ولايتها.

ويستلزم حل النزاع في منطقة البحيرات الكبرى مشاركة جميع الأطراف بحسن نية، انطلاقاً من الإيمان بعدم وجود حل عسكري. كما يتطلب الأمر مشاركة المجلس بلا كلل أو ملل في اتصال وثيق ومستمر مع القائمين على الجهود الإقليمية. وستواصل فرنسا القيام بدورها من أجل سيادة وسلامة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن أجل السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل للبعثة ورئيسة البعثة السيدة بينتو كيتا.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1)، وهم الجزائر والصومال وغيانا وبلدي سيراليون.

ونشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتها وعلى عرضها التقرير الفصلي للأمين العام (S/2025/176) عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نشكر أيضا السيدة تشارلوت سلينتي، الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين، على مساهمتها. ونرحب بمشاركة معالي السيد أوليفييه ندوهونغيريهي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في رواندا، وممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وبوروندي في جلسة اليوم.

تعرب مجموعة 3+1 عن خالص تقديرها للرجال والنساء العاملين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على خدمتهم المتفانية. فهم يواصلون إبداء التزام راسخ بحماية أرواح أبناء الشعب الكونغولي على الرغم من التحديات والمخاطر، خاصة خلال هذا الربع من العام. وفي سياق الأعمال العدائية الجارية، تشجعنا التحسينات الأخيرة في مجال الأمن ووصول المساعدات الإنسانية، التي أتاحت حرية أكبر في التنقل في الشرق. ومما يبعث على الاطمئنان أن أفراد البعثة الذين جرى إجلاؤهم قد تمكنوا من العودة إلى غوما، ويشكل ذلك علامة إيجابية على الاستقرار في تلك المنطقة. وتبعث هذه التطورات على الأمل في أن تتمكن البعثة من تنفيذ الولاية البالغة الأهمية التي أناطها بها المجلس. ونؤكد دعمنا الكامل لولاية البعثة وعملياتها.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يجب أن تجرى المناقشات بشأن أنشطة البعثة، بما في ذلك الخطط لدورها في المستقبل، بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تراعي أولويات الشعب الكونغولي. فتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والشراكة أمران ضروريان لنجاح تنفيذ ولاية البعثة. وننوه أيضاً بالمساهمات القيمة للآليات الإقليمية في الجهود الأمنية المبذولة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، تعرب مجموعة 3+1 عن بالغ تقديرها لتضحيات وخدمات بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أنهت ولايتها الآن. ونشكر الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي ساهمت بقوات وموارد في هذه العملية، ونشيد بانخراطها السياسي المستمر، إلى جانب جماعة شرق أفريقيا، في السعي إلى حل ناجع للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا تزال مجموعة 3+1 تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يزال النزاع يلحق خسائر فادحة بالشعب الكونغولي. لقد أثر على كل قطاع من قطاعات المجتمع، وفاقم المصاعب الاقتصادية وأدى إلى نزوح الملايين وقلب مجتمعات بأكملها رأساً على عقب. فالأطفال غير ملتحقين بالمدارس، وتتعرض النساء والفتيات لمزيد من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويزيد من تفاقم هذه الحالة عدم وجود نظم ملائمة لدعم الناجيات. والحالة العامة في الميدان كارثية بكل ما تعنيه الكلمة. ونكرر مرة أخرى دعوتنا العاجلة لوقف فوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يوجد مبرر لاستمرار هذا النزاع المدمر. كل يوم إضافي من القتال يزيد من معاناة ويأس السكان. ويجب أن نتحرك الآن لإسكات البنادق ووقف سفك الدماء.

إن تحسن الاستقرار في مدينة غوما فترة هدوء تتيح للمنظمات الإنسانية فرصة حاسمة الأهمية لتقديم المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين. ونحث جميع وكالات الإغاثة على اغتنام هذه الفرصة للوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة، وندعو جميع الأطراف إلى ضمان وصول العمليات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق.

وترحب مجموعة 3+1 بالخطوات المتخذة مؤخراً من أجل وقف التصعيد. ونشير على وجه الخصوص إلى إعلان وقف إطلاق النار الصادر عن تحالف نهر الكونغو – حركة 23 مارس، بما في ذلك التزامه بالانسحاب من مناطق مثل واليكالي. ونحث تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس على الوفاء الكامل بهذه التعهدات والتحلي بضبط النفس في الميدان. يجب على جميع الجماعات المسلحة إنهاء العنف فوراً

والوفاء بالتزاماتها بوقف إطلاق النار. وندعو المجلس والمجتمع الدولي إلى تأييد هذه الجهود لكي تفضي إلى سلام ملموس.

وتشدد مجموعة 3+1 كذلك على ضرورة تفكيك جميع الإدارات الموازية التي أنشئت في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى ضرورة تنازل تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس عن السيطرة على جميع الأراضي التي استولى عليها. ونؤيد بقوة العملية السياسية المبينة في القرار 2773 (2025)، التي تأخذ في الاعتبار المنظور الإقليمي بشأن الحوار السياسي. وأعاد القرار 2773 (2025)، الذي اتخذ بالإجماع، التأكيد على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها، وطالب جميع الجماعات المسلحة بوقف إطلاق النار فوراً ومن دون شروط، ودعا إلى سحب أي دعم خارجي لهذه الجماعات، وحث الأطراف على استئناف الحوار في إطار الآليات الإقليمية القائمة.

وتدعو مجموعة 3+1 جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ السريع والكامل لهذا القرار. فرسالته واضحة، وتكرر مجموعة 3+1 هذه الرسالة: لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ولن يتحقق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا عن طريق الحوار الشامل للجميع والحلول التي تقودها أفريقيا. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الدبلوماسية المتضافرة التي يبذلها القادة الأفارقة والمنظمات الإقليمية لتسوية النزاع. ونشيد بفخامة الرئيس جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس أنغولا، الذي يتوسط بلا كلل بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا انطلاقاً من روح الحلول التي تقودها أفريقيا للتحديات الأفريقية. وننوه أيضا بالدور المهم اضطلع به رئيس كينيا السابق أوهورو كينياتا في تيسير عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. فقد أرست هذه الجهود أساسا بالغ الأهمية للسلام. ونرحب بالقرار الذي اتخذه قادة المنطقة مؤخرا في القمة المشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 24 آذار/مارس 2025، والذي يقضي بمواءمة عمليتي لواندا ونيروبي للسلام. يكتسي هذا النهج الموحد أهمية بالغة ويستند إلى الأسس التي أرساها ميسرو عمليتي لواندا ونيروبي. ويتمثل هدفنا المشترك في التوصل إلى تسوية دائمة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع وتلبي تطلعات الشعب الكونغولي وتراعي الشواغل الأمنية الإقليمية المشروعة. ونشير إلى أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أكد أيضا، في اجتماع القمة الذي عقده في شباط/فبراير 2025، على ضرورة اتخاذ تدابير منسقة لمواجهة الأزمة وأيد هاتين المبادرتين الإقليميتين. لقد أبدت جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وحدة جديرة بالثناء من خلال اعتماد خريطة طريق مشتركة للسلام وتعيين فريق رفيع المستوى من الميسرين يتألف من رؤساء دول أفريقية سابقين بارزين لتوجيه عملية السلام. وترحب مجموعة 3+1 بإنشاء هذا الفريق وتحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع الميسرين في تنفيذ خريطة الطريق في وقتها. كما ندعو بإلحاح إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة في عملية السلام.

ويجب أن يقوم مجلس الأمن بدوره في تعزيز جهود السلام التي تقودها أفريقيا. ونحث المجلس على مواصلة المشاركة واستخدام جميع الأدوات المتاحة لدعم خريطة الطريق الإقليمية، بسبل منها دعم عملية السلام المشتركة وفريق الميسرين وضمان أن تكون جهود الأمم المتحدة، بما فيها جهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مكملة للاستراتيجية الإقليمية.

وتعرب مجموعة 3+1 عن تقديرها وامتنانها للدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شكل مساعدات إنسانية ومساعدات إنمائية وعمل دبلوماسي. ونشدد في الوقت نفسه على ضرورة تنسيق جميع الجهود الخارجية تنسيقاً وثيقاً مع السلطات الكونغولية ومواءمتها مع مبادرات السلام في المنطقة. ونرحب بنتائج الاجتماع الثلاثي الذي استضافته دولة قطر في الدوحة يوم 18 آذار/مارس 2025، والذي ضم فخامة الرئيس فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو وفخامة الرئيس بول كاغامي. وفي ضوء الالتزامات التي تعهد بها الزعيمان في الدوحة بمواصلة الانخراط الكامل في عملية لواندا – نيروبي المشتركة، تشدد مجموعة 3+1 على أن جميع عمليات السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تتماشى مع الالتزام بعملية تقودها أفريقيا. إن وجود قوى خارجية قد يؤدي إلى تفاقم الحالة وتقويض الجهود الجارية. لذلك ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمشيا مع القرار 2773 (2025)، ينبغي أن تنسحب جميع القوات الأجنبية غير المدعوة من الأراضي الكونغولية. وينبغي للبلدان المجاورة أن تحرص على عدم تقديم الدعم أو الملاذ الآمن لأي جماعة مسلحة.

وفي الختام، تؤكد مجموعة 3+1 من جديد التزامها الثابت بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وبإحلال السلام والاستقرار فيها. ونشيد بالأطراف لتواصلها المستمر واستعدادها لمواصلة الحوار بحثا عن حل سلمي. فهذه خطوات مشجعة نحو إعادة بناء الثقة والأمن في البلد.

وتدعو مجموعة 3+1 مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل إلى تقديم الدعم الثابت والمجدي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وذلك لا يعني تعزيز جهود البعثة في الميدان فحسب، بل يعني أيضا الدعم الكامل للمبادرات السياسية الإقليمية الجارية التي توفر أفضل أمل لتحقيق سلام دائم. ويجب علينا جميعاً أن نبقي هذه المسألة قيد نظرنا الفعلي وأن نكون مستعدين للمساعدة عند الاقتضاء. لقد عانى شعب شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة طويلة جداً. وهو يتطلع إلينا، في أفريقيا وحول العالم، لمساعدته على إنهاء محنته. ويجب ألا نخذله.

السيد ستاماتيكوس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها التي قدمتها لنا اليوم، والسيدة تشارلوت سلينتي، الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين، على ملاحظاتها.

وأود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية.

أولاً، كانت هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ القرار 2773 (2025) من أجل معالجة الأزمة المتدهورة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن هذا القرار بعث برسالة واضحة وقوية إلى حركة 23 مارس بوقف الأعمال العدائية فوراً والانسحاب من غوما وبوكافو وجميع المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرتها. وتعارض اليونان بحزم أي انتهاكات للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتؤكد التزامها القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ثانياً، نؤكد على أنه ما من حل آخر للنزاع سوى الحل السياسي، القائم على الحوار، الذي يظل أساسياً. ونرحب بالاجتماع الذي عقد مؤخراً بين الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي في الدوحة،

والذي أعادا فيه التأكيد على التزام جميع الأطراف بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة المشترك بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والذي أقره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ويجب أن تتوقف الآن قوات الدفاع الرواندية عن دعم حركة 23 مارس وأن تنسحب على الفور من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو إلى وقف التصعيد بشكل عاجل ونشدد على أنه بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تنخرط رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد في الحوار السياسي على الفور وأن تنفذا جميع القرارات والالتزامات المتفق عليها في إطار عمليتي لواندا ونيروبي.

ثالثاً، يكرر القرار 2773 (2025) بأقوى صوت التأكيد على دعم المجلس الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعمل في إطار ولايتها وتقوم بعمل حاسم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحديداً حماية المدنيين، مع ضمان استمرار تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وتلبية الاحتياجات العاجلة. ويجب أن تظل حماية المدنيين وكذلك العاملين في المجالين الإنساني والطبي أولوية مطلقة. ونؤكد أيضاً على التزامنا الراسخ بأمن وسلامة أفراد البعثة.

رابعاً، يساورنا بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية والأمنية الوخيمة المترتبة على هجوم حركة 23 مارس، في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على السواء. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود. وندين بشدة جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان؛ والتجاوزات؛ والعنف ضد المدنيين، بما في ذلك ضد العاملين في المجالين الإنساني والطبي؛ وحالات الإعدام بإجراءات موجزة والتشويه؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ والاتجار بالأشخاص؛ وتجنيد الأطفال واستخدامهم. ويجب أن تتوقف جميع الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المستمرة التي تُرتكب ضد الأطفال، ويجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتحتاج النساء والفتيات، باعتبارهن الضحايا الرئيسيات للنزاع، للوصول إلى العدالة دون عوائق. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. كما نحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على إعطاء الأولوية لمنع العنف الجنسي وجميع الانتهاكات الجسيمة الأخرى.

وأخيراً، فإن المشاركة السياسية الهادفة للمرأة وتضامنها ومناصرتها على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية هي عناصر أساسية لتحقيق السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أكد الأمين العام في تقريره (S/2025/176).

ونحن على استعداد لدعم أي تعاط آخر للمجلس، حسب الضرورة.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها المفصلة. وقد استمعنا بعناية أيضاً إلى البيان المقنع الذي أدلت به السيدة تشارلوت سلينتي، من المجلس الدانمركي للاجئين. وأكدت كلتا الإحاطتين على حتمية الحوار والسلام باعتبارهما

السبيل للمضي قدماً. ونرحب أيضاً بمشاركة ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ووزير خارجية رواندا الموقر وممثلي أنغولا وبوروندي في هذه الجلسة.

في الأسابيع الأخيرة، خصص المجلس وقتاً واهتماماً كبيرين للحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أدى الهجوم العسكري الذي شنته حركة 23 مارس بدعم خارجي إلى تهديد السلام والأمن، وقلب حياة المدنيين الأبرياء رأساً على عقب، ومفاقمة الحالة الإنسانية، وزيادة خطر حدوث تصعيد أوسع نطاقاً في منطقة البحيرات الكبرى بشكل كبير. وبعد إجراء المداولات اللازمة، استجاب المجلس واتخذ القرار 2773 (2025) الشهر الماضي، مؤكداً من جديد التزامه القوي بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وأدان المجلس بشدة، في جملة أمور، استمرار هجوم حركة 23 مارس وتقدمها؛ وقرر أنه ينبغي لحركة 23 مارس أن توقف الأعمال العدائية فوراً وأن تنسحب من غوما وبوكافو وجميع المناطق الخاضعة لسيطرتها؛ وكرر دعوته العاجلة لجميع الأطراف إلى إبرام وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار. كما حث بقوة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على استئناف المحادثات الدبلوماسية دون شروط مسبقة على وجه السرعة للتوصل إلى حل دائم وسلمي للنزاع الذي طال أمده في المنطقة. وكما نعلم، وكما أفادت الممثلة الخاصة أيضاً، فإن أحكام هذا القرار لم تُنفذ بعد إلى حد كبير. وهذا مثار قلق بالغ. ونعتقد أنه يجب على جميع الأطراف احترام قرار المجلس وتنفيذه بالكامل.

ثانياً، من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، وليس المجلس وحده من يشجع على الحل السلمي. فهناك تعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي وتآزر في الجهود دون الإقليمية. ونشيد في هذا الصدد بالجهود الدؤوبة للرئيس جواو لورينسو والرئيس السابق أوهورو كينياتا وقيادتهما في دفع عمليتي لواندا ونيروبي قدماً، ونعرب عن دعمنا للميسرين المعينين حديثاً للعمليتين اللتين أصبحتا مندمجتين الآن. ويجب على جميع الأطراف، ولا سيما حركة 23 مارس، التعامل بحسن نية مع الميسرين. ونعتقد أن هاتين العمليتين اللتين تقودهما أفريقيا وتيسرهما توفران الإطار المناسب لمعالجة العوامل الكامنة المعقدة، التاريخية والحالية، على نحو شامل، بما في ذلك الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. وننوه أيضاً بدور قطر في تيسير الحوار على مستوى القيادة بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، الأمر الذي أكد من جديد التزام جميع الأطراف بوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، على النحو المتفق عليه في مؤتمر القمة المشترك بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عقد في 8 شباط/فبراير.

أخيراً، نشيد بحفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الجهود التي يبذلونها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. فبينما يستطيعون العمل بحرية في 60 في المائة من الأراضي الخاضعة لولاية البعثة، تسيطر حركة 23 مارس على الـ 40 في المائة المتبقية، مما يقيد حركة البعثة. يجب رفع هذه القيود تماماً، ومحاسبة من يعرقلون البعثة أو يعرضون حفظة السلام للخطر.

ولا تزال البعثة تضطلع بدور حاسم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد حان الوقت لتعزيز المشاركة وليس لفك الارتباط. وقد أحطنا علماً بتوصية مؤتمر القمة المشترك بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي القاضية بتعزيز قدرات البعثة لتمكينها من القيام بدور في مراقبة وقف

إطلاق النار وجهود تحقيق الأمن في المنطقة. وسيتعين تعزيز البعثة وتجهيزها على نحو كافٍ للاضطلاع بولايتها الحالية أو المعدلة في المستقبل، بالتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنظر إلى المشاركة المكثفة للمجلس، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والآليات دون الإقليمية الأخرى، فإننا نرى أنه سيكون من مصلحة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وفي الواقع المنطقة ككل، الاستفادة حقاً من هذه الأجواء من خلال إظهار الإرادة السياسية والالتزام والتعاون الحقيقيين، لا سيما من خلال تنفيذ قرارات المجلس ومقررات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، لإرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها. وقد استمعتُ بعناية أيضاً إلى البيان الذي أدلت به السيدة سلينتي. وأرحب بحضور معالي السيد ندوهونغيريهي، وزير خارجية رواندا، والممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وبوروندي.

على مدى الشهرين الماضيين، اتسمت الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاضطراب، حيث يتم دفع منطقة البحيرات الكبرى إلى حافة نزاع إقليمي. ومنذ اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2773 (2025)، تحسّنت الحالة قليلاً، لكن حركة 23 مارس لا تزال تحتل مناطق مثل غوما وبوكافو، مما يجعل الحالة في الميدان معقدة ومتقلبة ويملأ المستقبل بالغموض. وقد أسفرت الجولة الحالية من النزاع والعنف عن إزهاق أكثر من 000 7 من الأرواح والنزوح القسري لمئات الآلاف من الأشخاص، مما يجعل الحالة الإنسانية في غاية الخطورة.

وسيجلب أي يوم إضافي من النزاع المزيدَ من المعاناة للشعب والمزيد من الدمار للمنطقة. إن الوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار مطلب واضح في القرار 2773 (2025)، وأولوية قصوى في هذه اللحظة وتوافق أساسي في الآراء ونداء عالمي للمجتمع الدولي. وتحث الصين حركة 23 مارس على احترام التزامها بوقف إطلاق النار والانسحاب من الأراضي المحتلة ورفع القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي لجميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بشكل فعال من خلال اتخاذ تدابير لحماية المدنيين وبذل كل جهد ممكن لتخفيف الأزمة الإنسانية.

يبيّن التاريخ أنه لا يوجد حل عسكري لقضية شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد للخروج من المأزق. ونرحب بالمحادثات المباشرة التي عقدت مؤخراً في قطر بين زعيمي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ونأمل أن يواصل الجانبان العمل على معالجة الشواغل الأمنية لكل منهما من خلال الحوار والمفاوضات. وترحب الصين بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الدخول في حوار مباشر مع حركة 23 مارس. وفي المقابل، ينبغي لحركة 23 مارس الاستجابة لجهود المساعي الحميدة بشكل مسؤول والعودة إلى مسار الحوار في أقرب وقت ممكن.

تدعم الصين دائماً البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأفريقية بسبل أفريقية. ويعتمد القرار 2773 (2025) على تقديم الدعم للعمليات الإقليمية. وفي بداية هذا الأسبوع، عقدت جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤتمر القمة المشترك الثاني لديهما الذي دعتا خلاله إلى تنفيذ خارطة

الطريق التي اعتمدت في الاجتماع الوزاري المشترك وتعيين فريق من الميسرين لتعزيز المساعي الحميدة. وتشيد الصين بتلك الجهود. ونشجع جميع أطراف النزاع على الإسراع في تنفيذ خطة وقف إطلاق النار ودعم المساعي الحميدة التي يبذلها فريق الميسرين. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي دعم الجهود الإقليمية بنشاط وتهيئة بيئة مواتية للعملية الإقليمية.

لقد بذلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استناداً إلى الولاية الموكلة لها من المجلس، جهوداً وتضحيات هائلة لحماية المدنيين في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. فلا ينبغي إعاقة تنفيذها للولاية الموكلة إليها لحفظ السلام. وينبغي عدم المساس بسلامة حفظة السلام، وأي هجوم على البعثة أو استهداف لها أمر غير مقبول. وينبغي لجميع أطراف النزاع تسهيل أداء البعثة لمهامها ورفع القيود غير المعقولة المفروضة على حرية حركتها وإمداداتها اللوجستية وتناوب قواتها. وتؤيد الصين اضطلاع البعثة بدور أكبر في عملية السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء المشهد المتغير، وهي مستعدة للمشاركة بنشاط في مناقشات المجلس.

إن التسوية السياسية لقضية جمهورية الكونغو الديمقراطية تمرّ حالياً بمنعطف حرج. وتدعم الصين بقوة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها، وهي على استعداد للعمل مع جميع الأطراف للقيام بدور بنّاء في إنهاء النزاع في وقت مبكر واستعادة السلام والهدوء.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على عرضها تقرير الأمين العام عملا بالقرار 2765 (2024) (S/2025/176). ونرحب أيضاً بمشاركة السيدة تشارلوت سلينتي، الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين. كما نعرب عن تقديرنا للممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا وبوروندي الذين يشرفوننا بحضورهم جلسة اليوم.

تلاحظ بنما بقلق بالغ استمرار تدهور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا يزال السكان ضحايا لانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، وزيادةً في تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وتصاعداً مقلقاً لأعمال العنف الجنسي والجنساني التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ومنذ الاستيلاء على مدينة غوما في كانون الثاني/يناير، تزايدت التقارير التي تتحدث عن انتهاكات منهجية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وتوثق التقارير الأخيرة هجمات عشوائية على المستشفيات، حيث قام مقاتلو حركة 23 مارس باختطاف المرضى، منهم مدنيون وجنود كونغوليون جرحى، وتعريضهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن جرائم فظيعة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان.

لقد بلغت أعمال العنف الجنسي والجنساني مستويات غير مقبولة. وأبلغت المنظمات الإنسانية عن زيادة كبيرة في الاعتداءات الجنسية في هذه المناطق، حيث تم توثيق أكثر من 000 38 حالة في مقاطعة كيفو الشمالية وحدها خلال الربع الأول من العام. وكان الأطفال أيضاً من بين الضحايا الرئيسيين لهذا النزاع. ووفقاً لليونيسف، تعرض آلاف القاصرين للعنف الجنسي والاختطاف والتجنيد القسري من قبل

الجماعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تم إغلاق أكثر من 500 2 مدرسة، مما أدى إلى حرمان ما يقرب من 000 795 طفل من التعليم، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على تنمية المنطقة واستقرارها على المدى الطويل.

وتستمر الأزمة الإنسانية أيضاً في التصاعد إلى مستويات حرجة. فقد نزح ما يقرب من 8 ملايين شخص داخلياً بسبب العنف المستمر وانعدام الأمن، بينما يحتاج 22 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وتواجه هذه المجتمعات مستويات قصوى من انعدام الأمن الغذائي ومحدودية الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية. وقد أدت هذه الحالة غير المستقرة إلى تسريع انتشار الأمراض، مثل الكوليرا والحصبة والملاريا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، لا سيما بالنسبة للأطفال الذين هم في غاية الضعف.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل غير مبالٍ بهذه المأساة. ويجب علينا تعزيز الجهود الإنسانية ومضاعفة الدعم للضحايا ومحاسبة المسؤولين عن هذه الفظائع. ونعرب أيضاً عن تقديرنا العميق للعمل الدؤوب الذي يقوم به أفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما أفراد الخوذ الزرق الذين يستحقون أسمى آيات التقدير على التزامهم وتفانيهم وشجاعتهم. ونؤكد من جديد وبقوة أن حماية حفظة السلام أمر غير قابل للتفاوض. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق عميق إزاء استمرار القيود التي تفرضها حركة 23 مارس على حركة البعثة رغم الجهود الدبلوماسية المبذولة. وهذه الحالة لا تعرض للخطر سلامة ورفاهية الأفراد المنتشرين في الميدان فحسب، بل تقوض أيضاً الفعالية التشغيلية للبعثة.

ونشير إلى الانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي كان مخططاً له قبل التصعيد الأخير للنزاع، والتي تواجه الآن انتكاسات خطيرة بسبب تدهور الحالة. وعلاوة على ذلك، نأسف للخسائر الكبيرة التي تكبدها حفظة السلام، حيث قتل ثلاثة من أصحاب الخوذ الزرقاء وأصيب 37 آخرون في القتال، مما يؤكد على المخاطر المتزايدة التي تواجهها البعثة في الميدان. وفي مواجهة هذه الأزمة الخطيرة، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار لمنع إراقة المزيد من الدماء.

تجسد بعثات مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الوعد الجماعي للمجتمع الدولي بعدم التخلي عن الشعوب في الحالات التي يتعرض فيها السلام للتهديد. ولكي يكون هذا الوعد صادقاً، يجب دعمه بإجراءات ملموسة والتزام مستدام.

إننا نقدر ونثمن الجهود الإقليمية المبذولة للتخفيف من حدة النزاع ونعرب عن قلقنا إزاء إعلان أنغولا مؤخراً أنها ستنسحب من دورها كوسيط، وهو ما يمثل تحدياً للجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق السلام في المنطقة.

وتقدر بنما المبادرات الدبلوماسية التي قامت بها قطر والجهات الدولية الفاعلة الأخرى؛ ومع ذلك، فإننا نؤكد على أهمية استمرار المنطقة في تعزيز آلياتها للحوار بهدف التوصل إلى حل مستدام ودائم للنزاع.

ونؤكد مجدداً أن الحل في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يكون حلاً عسكرياً فحسب. فهناك حاجة ماسة إلى اتباع نهج سياسي شامل، بما في ذلك الحوار بين الحكومة وجميع الجهات الفاعلة، وتعزيز سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، واتباع نهج إقليمي يشرك البلدان المجاورة بشكل فعال في تخفيف حدة النزاع.

وأخيرا، تؤكد بنما مجددا التزامها بالدبلوماسية النشطة التي تعزز السلام المستدام وحماية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا والسيدة تشارلوت سلينتي على إحاطتيهما اليوم. ومن الضروري أن يستمر مجلس الأمن والمجتمع الدولي في تلقي تقارير موضوعية وذات مصداقية عن الحالة المزرية التي تؤثر على المدنيين الكونغوليين وأفراد الأمم المتحدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتدين الولايات المتحدة الخطاب العدائي المتزايد الصادر عن مسؤولي الحكومة الرواندية وحركة 23 مارس المدعومة من رواندا، بما في ذلك التهديدات الموجهة ضد القيادة العليا لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والادعاءات الكاذبة بأن البعثة تدعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. إن هذه التصريحات غير مقبولة وغير مسؤولة، خاصة من رواندا، وهي مساهم رئيسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال المناصب القيادية العليا.

وتدين الولايات المتحدة بشدة التقدم المستمر الذي تحرزه حركة 23 مارس وقوات الدفاع الرواندية في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

ونرحب بمشاركة جميع الأطراف في العملية المشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولا سيما الالتزام بالتوصل إلى وقف غير مشروط ودائم لإطلاق النار. غير أن توقيع البلاغات ما هو إلا خطوة أولى. والوفاء بالالتزامات أصعب بكثير وسنراقب تصرفات الأطراف عن كثب وسنظل على استعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات حسب الحاجة.

وباعتبار الولايات المتحدة أكبر مساهم مالي في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها تستثمر بشكل كبير في فعالية البعثة. ويجب السماح للبعثة بالتحرك بحرية وتنفيذ ولايتها في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس. إننا نطالب بأن تكف حركة 23 مارس فوراً عن عرقلة عمل البعثة واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح مطار غوما دون مزيد من التأخير.

إننا ندرك الدور الذي يمكن أن تؤديه البعثة في دعم إنهاء الأزمة. وبفضل خبرة البعثة وولايتها وبنيتها التحتية، فإنها مجهزة تجهيزاً جيداً لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار أو الحل التفاوضي – كما فعلت مرات عديدة عبر تاريخها. ومع ذلك، وفي غياب وقف إطلاق نار مستدام أو ضمانات لحرية حركة البعثة، تُمنع قوات الأمم المتحدة من مغادرة قواعدها، في الوقت الذي ترتكب فيه حركة 23 مارس انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء غوما. وهذه الحالة لا تطاق. إذا لم تعد البعثة قادرة على تنفيذ ولايتها لحماية المدنيين في

المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس، فعلينا كأعضاء في المجلس أن ننظر في جميع الخيارات – بما في ذلك إعادة النظر في ولاية البعثة التي لم تعد تجسد بيئة عملها.

تقدم البعثة مساهمات ملموسة ومنقذة للحياة في أمن جمهورية الكونغو الديمقراطية خارج المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس، بما في ذلك من خلال عمليات الانتشار السريع التي تحمي المدنيين من الجماعات المسلحة. ونحث قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على فض الاشتباك مع البعثة ودعم جهودها لحماية المدنيين وإحباط هجمات الجماعات المسلحة والتصدي لأي تهديدات إرهابية.

ونحيط علماً بقرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إنهاء ولاية بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونشيد بالقوات التي ضحت بحياتها في خدمة استقرار الكونغو. ويجب على حركة 23 مارس والقوات الرواندية تيسير الانسحاب الآمن والمنظم لقوات ومعدات بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع استمرار عمليات السلام الإقليمية، فإننا نشدد على ضرورة تجنب ازدواجية الجهود والاستفادة من المزايا النسبية للمنتديات والآليات القائمة القابلة للتطبيق، بما في ذلك تلك التي تم تكليف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعمها بالفعل. علاوة على ذلك، إذا كانت الجهات الفاعلة الإقليمية تتوخى دوراً للبعثة في دعم هذه العمليات، فينبغي لها أن تضمن أن يكون للبعثة مقعد على طاولة المفاوضات.

أخيراً، وبعد مرور شهرين على استيلاء حركة 23 مارس والقوات الرواندية على غوما ومؤخراً بوكافو ووالیكالي، نؤكد على ضرورة مواصلة الضغط على جميع الأطراف للعمل بحسن نية من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب أن نتخلى عن وهم الحلول العسكرية القصيرة الأجل لصالح سلام دائم مدعوم بالاستثمار الإقليمي والدولي الذي يسمح لمنطقة البحيرات العظمى بالاستفادة من ثرواتها الطبيعية الهائلة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها. ونرحب في هذه الجلسة بمشاركة وزير خارجية رواندا السيد أوليفييه ندوهونغيريهي، والممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وبوروندي. واستمعنا باهتمام للسيدة تشارلوت سلينتي، الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين.

لقد مر أكثر من شهر منذ اتخذ مجلس الأمن القرار 2773 (2025). ومما يؤسف له أننا مضطرون اليوم للاعتراف بأن مطالب المجلس الرئيسية لم تتم الاستجابة لها. فلا تزال الأعمال العدائية مستمرة، ولم يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وتعمل حركة 23 مارس على توسيع نطاق سيطرتها الإقليمية وفرض نظامها الإداري والحكومي في المناطق التي استولت عليها. وقد تم تجاهل الدعوة الموجهة إلى رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لوقف تعاملهما مع الجماعات المسلحة غير الشرعية.

إننا ندعو إلى التنفيذ السريع للقرار 2773 (2025)، ووقف الأعمال العدائية وانسحاب مقاتلي حركة 23 مارس من المستوطنات التي استولوا عليها والأراضي التي احتلوها. كما نحث رواندا على الاستجابة

لمطالب مجلس الأمن. وهذا أمر ضروري، أولاً وقبل كل شيء، للسكان المدنيين الكونغوليين. منذ بداية هذا العام، ونتيجة للأعمال العدائية، لقي الآلاف من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية حتفهم ونزح مئات الآلاف داخلياً، معظمهم نزحوا مراراً وتكراراً. وتتفشى انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالنزاعات، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة غير الشرعية. يجب ألا ننسى أن وراء هذه الإحصائيات يوجد أشخاص حقيقيون. إنهم يدفعون ثمن عجز السياسيين عن تسوية خلافاتهم على طاولة المفاوضات بأرواحهم ورفاهية عائلاتهم.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء التوجه المتزايد نحو أقلمة النزاع واحتدام التوتر بين دول منطقة البحيرات الكبرى. ونظرا لهذه الظروف، نحتاج إلى زيادة الجهود الدبلوماسية على سبيل الاستعجال.

في المقام الأول، يجب أن تركز تلك الجهود على تنفيذ القرارات القائمة على توافق الآراء التي اتخذت خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي ومؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. هذا هو السبيل الوحيد نحو التوصل إلى صيغ سياسية مستدامة لحل الأزمة. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري.

ونرحب بالاتفاقات المهمة التي تم التوصل إليها بعد انعقاد مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 24 آذار/مارس. ونأمل نجاح تنفيذ خريطة الطريق التي تضم الخطوات العملية لحل الأزمة وفعالية عمل فريق الميسرين رفيع المستوى المكون من زعماء سياسيين محترمين في المنطقة. ونؤيد تركيز زملائنا الأفارقة على تنسيق عمليتي لواندا ونيروبي. ونرحب أيضا باجتماع رئيسي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بوساطة قطر وانعقد في الدوحة. ونتوقع أن يكون هذا الاجتماع خطوة على الطريق نحو تطبيع العلاقات بين البلدين.

ومن ناحية أخرى، نود التأكيد على أنه لا يمكن إيجاد صيغة سياسية صالحة لإنهاء النزاع من دون تسوية مسألة حركة 23 مارس.

منذ بداية التصعيد، كنا نتابع بقلق التطورات المحيطة ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الهجمات على حفظة السلام غير مقبولة تحت أية الظروف؛ وسلامة حفظة السلام أولوية بالنسبة لنا جميعاً.

لقد أثر تصعيد الأزمة بشدة على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها تنفيذا فعالا. ونحن مقتنعون بأنه يجب على المجلس الاستجابة بسرعة للوضع وهو يتكشف. ينبغي ألا نتحمل الوضع الراهن المفروض علينا، وعلى الخصوص في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس. إن وضع حفظة السلام في غوما والمناطق المجاورة غير مستقر؛ ويجب ألا تستمر الأمور على هذا النحو. فخطر تشويه سمعة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة كبير جدا.

والشيء المريب بشكل كبير في نظرنا هو الحفاوة البالغة من جانب البعثة تجاه أعضاء من شركات عسكرية خاصة أوروبية. ونود التأكيد مجددا أن ولاية البعثة إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين التي أناطها بها مجلس الأمن، ليس لها أي علاقة بالأحداث التي شهدناها مؤخراً بفضل التقارير الإعلامية.

ونظراً لاحتمال مواصلة عملية الانتقال المحتملة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب على المجلس أولاً وقبل كل شيء النظر في الحالة في الميدان. يجب أن نتصرف في الوقت المناسب مع الحيلولة دون تدهور الوضع بسبب أي تغييرات في تشكيل وجود قوات حفظ السلام في البلد. ومن المهم بالنسبة لنا أن نأخذ بآراء زملائنا في الأمانة العامة في هذا الصدد. وبطبيعة الحال، سنولي أهمية قصوى لموقف البلد المضيف، ونأمل أن يتم إطلاعنا على ذلك في المستقبل القريب جداً.

وفي الختام، نود أن نعرب مرة أخرى عن تضامننا مع حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. يصرّ الاتحاد الروسي على ضرورة احترام سيادة ذلك البلد وسلامة أراضيه واستقلاله ووحدته، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل العمل على تحقيق ذلك عمليًا، وعلى ضمان حل الأزمة دبلوماسيًا.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيدة سلينتي على إحاطتيهما اليوم. وأشيد بالعمل الذي يقوم به موظفو وأفراد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الرائعون الذين يعملون في بيئة صعبة للغاية. وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأنغولا وبوروندي.

وأود أن أثير أربع نقاط.

أولاً، تأسف المملكة المتحدة لأنه على الرغم من الرسالة الواضحة والعاجلة التي وجهها المجلس الشهر الماضي، باتخاذ القرار 2773 (2025) بالإجماع، فإن حركة 23 مارس وقوات الدفاع الرواندية واصلت تقدمها على الأرض. وندين بشدة الاستيلاء على واليكالي، ونؤكد مجددًا على ضرورة انسحاب قوات الدفاع الرواندية من الأراضي الكونغولية ذات السيادة وعلى جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة وقف دعم الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، تدين المملكة المتحدة استمرار القيود التي تفرضها حركة 23 مارس على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي حالت دون تمكن البعثة من تنفيذ مهام رئيسية كلفها بها المجلس.

ثانياً، ترحب المملكة المتحدة بالجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويشمل ذلك العمل المشترك بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وإنشاء فريق ميسرين. كما تعترف المملكة المتحدة بالجهود التي بذلها صاحب السمو أمير دولة قطر لعقد اجتماع بين الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي لإجراء مناقشات لدعم العمليتين الإقليميتين. ونأسف لأنه على الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها، لم يتحقق بعد وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار.

بالإضافة إلى ذلك، تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لأنغولا والرئيس لورينسو على قيادته المثالية في تأمين اتفاقات مهمة من أجل السلام المستدام. لقد قطعت عملية لواندا خطوات مهمة إلى الأمام، بما في ذلك الاتفاق على خطة منسقة لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفك ارتباط قوات الدفاع الرواندية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخراً موافقة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء

محادثات مباشرة مع حركة 23 مارس. ونأسف بشدة لأن حركة 23 مارس لم تكن مستعدة للمشاركة في تلك المحادثات.

ثالثًا، وكما سمعنا من مقدمتي الإحاطتين، فإن الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال مزريًا. وتدعم المملكة المتحدة الدعوات المشتركة التي أطلقتها جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإعادة فتح مطار غوما وطرق الإمدادات الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، بما في ذلك من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإنهاء ومنع اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم فوراً. لقد خصصت المملكة المتحدة أكثر من 18 مليون دولار أمريكي كدعم إنساني للمحتاجين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيراً، فإن الصراع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يقوض الأمن في جميع أنحاء المنطقة. ونحث الأطراف على الانخراط الآن في عمليات السلام التي تقودها المنطقة للوصول إلى نهاية مستدامة.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والسيدة سلينتي على إحاطتيهما اليوم. كما أرحب بالوزير ندوهونغيريهي من رواندا وممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وبوروندي في هذه الجلسة.

لقد اجتمع المجلس خمس مرات منذ بداية هجوم حركة 23 مارس في كانون الثاني/يناير واتخذ القرار 2773 (2025) القوي بالإجماع. كما بذلت الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية والبلدان الصديقة جهوداً دبلوماسية حثيثة لتسهيل التوصل إلى حل سياسي. وعلى الرغم من كل هذه المساعي الجماعية، من المؤسف أنه لم يتم الاتفاق بعد على وقف فوري لإطلاق النار وأن النزاع والعنف مستمران في التصاعد في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد شهدنا قتالاً خلال الأسبوع الماضي للسيطرة على واليكالي، وهي بلدة استراتيجية أخرى غنية بالموارد غرب غوما. علاوة على ذلك، وبينما لا يزال الاهتمام يتركز على منطقة بتي نور في مقاطعة كيفو الشمالية، وازدادت الهجمات العنيفة ضد المدنيين من قبل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو في منطقة غران نور وإيتوري. كل يوم يمر دون وقف الأعمال العدائية يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية ونزوح مئات الآلاف ويؤدي إلى انتكاسات خطيرة في مجال حقوق الإنسان.

وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط فيما يخص التصدي لهذا الوضع المحفوف بالمخاطر.

أولاً، تحث جمهورية كوريا بقوة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على الاتفاق بسرعة على حل سياسي، إذ لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. ولكي يتحقق ذلك بالفعل، يجب على حركة 23 مارس وقف الأعمال العدائية فوراً والانسحاب من جميع المناطق التي تحتلها. ويجب على كل من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية الامتناع عن تصعيد النزاع من خلال دعم الجماعات المسلحة. وينبغي احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. ونشيد بالجهود الإقليمية الأخيرة التي قادتها جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وندعمها، ونتطلع إلى دور فريق الميسرين المكون من

خمسة أعضاء سيستفيدون من المساهمات الكبيرة التي قدمها الرئيس الأنغولي لورنسو في عملية السلام. كما نرحب بالاجتماع الثلاثي الهام الذي استضافته قطر، والذي أكد من جديد على الالتزام بالمبادرات الإقليمية.

ثانياً، نُعرب عن قلقنا إزاء الهجمات الانتهازية التي تشنها حركتا القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو على المدنيين في منطقة غران نور ومقاطعة إيتوري، والتي ازدادت بشكل كبير في شباط/فبراير. ونحثّ الجماعات المسلحة على العودة إلى الحوار في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. وفي هذا السياق، يظل تفويض بعثة الأمم المتحدة بالغ الأهمية لحماية المدنيين من الهجمات المحتملة، ولا سيما في دجوغو. ونُشجع على تعزيز التنسيق بين السلطات المعنية في هذا الصدد. ويجب ضمان حرية تنقل البعثة. ويجب أن تتوقف المحاولات الرامية إلى عرقلة تنفيذ ولايتها ويجب إعطاء الأولوية لسلامة وأمن قوات حفظ السلام، حيث أنها تعمل في سياق حالة صعبة للغاية.

ثالثاً، يجب على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من أجل إنهاء المعاناة المروعة التي يتعرض لها المدنيون. ونشعر بقلق بالغ إزاء النطاق المُقلق لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. والتقارير التي تتحدث عن العنف الجنسي الذي يطال أكثر من 60 ضحية يومياً، إلى جانب عمليات النهب والقتل والإعادة القسرية للنازحين داخلياً، مروعة. ونأمل أن يضمن قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل بعثة لتقصي الحقائق ولجنة تحقيق محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات. ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وسلامة العاملين في المجال الإنساني أمران ضروريان لتقديم المساعدات المُنقذة للحياة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوة المجلس في القرار 2773 (2025) إلى فتح الممرات الإنسانية ومطاري غوما وكافومو على وجه السرعة.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها الثابت للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والممثلة الخاصة للأمين العام كيتا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمعالجة هذه الحالة الخطيرة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كيتا، على إحاطتها، كما أشكر السيدة سلينتي على إسهامها في جلسة اليوم.

لا تزال سلوفينيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المستمرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن قلقون بشكل خاص بشأن جميع المدنيين الذين يتحملون وطأة النزاع. وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، فإن الهجوم الحالي الذي تشنه حركة 23 مارس، بدعم من قوات الدفاع الرواندية، يواصل زعزعة الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى عموما. ويجري دفع المنطقة إلى حافة الحرب. وأود أن أطرح ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المستمرة المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة والمستمرة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني المنتشر على نطاق واسع. ونُدين بشدة أي أعمال عنف تستهدف المدنيين. ونشجب أعمال الجماعات المسلحة، بما في ذلك حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة وحركة التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة

زائير والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فضلا عن تلك التي تعمل تحت اسم "وازاليندو" أو "متطوعون من أجل الدفاع عن الوطن"، والانتهاكات التي أُفيد بأن أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ارتكبوها. إن هذه الانتهاكات شنيعة ويجب محاسبة جميع مرتكبيها. ونشعر بالقلق من أن نطاقها الكامل قد لا يكون واضحاً بعد بسبب التحديات الكبيرة التي تواجه أنشطة الرصد والتحقق. ونُرحب بعمل بعثة تقصي الحقائق ولجنة التحقيق المستقلة في هذا الصدد ونؤكد أهميته.

ثانياً، من المؤسف للغاية أن النداءات – الإقليمية والدولية، بما في ذلك من المجلس – لوقف فوري للأعمال العدائية وحماية المدنيين والانسحاب من الأراضي المحتلة لا تلقى آذاناً صاغية ولا تحظى بالاحترام. ونود التذكير بأن قرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2773 (2025)، الذي يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والانسحاب من الأراضي المحتلة، ملزمة قانوناً ويجب تنفيذها. وندعو حركة 23 مارس إلى وقف تقدمها والانسحاب فوراً، حيث أن تقدمها السريع يغرق المنطقة بأكملها في حالة من انعدام الأمن. كما نواصل دعوة رواندا إلى سحب وجودها العسكري من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب مفهوم العمليات، ووقف دعمها لحركة 23 مارس. ونحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على إنهاء تعاونها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأي جماعة مسلحة أخرى.

ثالثاً، إن القيود التي تفرضها حركة 23 مارس على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في غوما والمناطق المحتلة في كيفو الشمالية غير مقبولة لأنها تعيق العمليات البالغة الأهمية والصادر بها تكليف وتتسبب في أزمة حماية متزايدة. ويجب احترام قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها احتراماً كاملاً. ويجب ضمان الحرية التشغيلية للبعثة. ويجب أن ترفع حركة 23 مارس فورا جميع القيود التي تؤثر على قوات حفظ السلام والعاملين في المجال الطبي الإنساني. فالهجمات عليهم وتهديد سلامتهم وسلامة منشآتهم أمر لا يمكن تبريره. ونذكّر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب عدم استهداف العاملين في المجال الإنساني، كما ينبغي توفير الحماية لهم. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة دون قيد أو شرط. ويجب إعادة فتح مطاري غوما وكافومو وإتاحة إمكانية الوصول إليهما حتى يتسنى الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية وتناوب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والموظفين الآخرين.

في الختام، وكما هو الحال في جميع الحالات الأخرى المعروضة على المجلس، ستدعم سلوفينيا بنشاط جميع الجهود الهادفة نحو تحقيق السلام الدائم. ونرحب بالاجتماع الأخير بين الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي في الدوحة ونشجعهما على البناء على التزاماتهما الصريحة بوقف إطلاق النار. فلا يوجد حل عسكري للأزمة؛ والعودة إلى المفاوضات بحسن نية دون تأخير هي الخطوة الصحيحة نحو إبرام اتفاق سلام. وتدعم سلوفينيا أيضاً وبقوة الجهود الإقليمية المبذولة من خلال الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وكذلك الجهود الثنائية الأخرى لضمان التهدئة السريعة وتمهيد الطريق لتحقيق السلام الدائم. ونُرحب بالبيان المشترك الثاني الصادر عن مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ونحث على التنفيذ السريع لاستنتاجاته. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للرئيس الأنغولي لورينسو على إسهاماته القيمة وعلى قيادته.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الدانمرك.

سأبدأ، كما فعل الآخرون، بشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة كيتا، والأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين، السيدة سلينتي، على إحاطتيهما الثاقبتين ولكن المثيرتين للقلق.

مرّ أكثر من خمسة أسابيع منذ أن اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2773 (2025) الذي يدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يزال المدنيون في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعيشون اليوم في خوف من القتل والعنف الجنسي والجنساني والنزوح. وأود أن أطرح أربع نقاط رئيسية.

أولاً، يجب إيجاد حل سياسي وأن يحظى بدعم جميع أصحاب المصلحة. وهذا الحل هو السبيل العملي الوحيد لإنهاء المعاناة الإنسانية الواسعة النطاق في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب على المجلس أن يواصل دعم القيادة الأفريقية في المنطقة بكل ثقله من أجل حل الأزمة. ويجب علينا أيضاً أن نُصر على تنفيذ قراراتنا، وخاصة القرار 2773 (2025). ونلاحظ قرار الرئيس لورينسو بالتنحي عن دوره كوسيط في النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ونُعرب عن تقديرنا لجهوده الحثيثة. ونرحب بالرسائل الصادرة عن اجتماع 18 آذار/مارس بين الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو والرئيس كاغامي الذي عُقد في الدوحة. وفي الوقت نفسه، نشجع التنسيق الوثيق بين جميع جهود الوساطة والعمليات الإقليمية الجارية ونؤكد أهمية مشاركة المرأة.

ثانياً، يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب ألا يكون المدنيون هدفاً أبداً ويجب حمايتهم، بما في ذلك حمايتهم من العنف الجنسي والجنساني. وتلك هي مسؤولية جميع الأطراف. ونُدين حالات النهب والهجمات على عمال الإغاثة وإغلاق طرق الإمدادات، كما هو موضح أيضاً في بيان الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين. وتزيد هذه العوائق من مخاطر تعرض المدنيين للعنف وسوء التغذية والمرض. وكما فعلت الممثلة الخاصة للأمين العام، فإننا نحث على إعادة فتح المطارين في غوما وكافومو فورا وعلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق إلى جميع المحتاجين. ويجب أن يتمكن المدنيون من العودة بأمان إلى منازلهم وأن يُمنحوا الأمان في مخيمات النازحين داخلياً في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس. ونُثني على الجهات الفاعلة المحلية، وخاصة المنظمات التي تقودها النساء، والتي تواصل تقديم الخدمات الأساسية والدعم في ظل مخاطر كبيرة على سلامة القائمين على ذلك.

ثالثاً، نستنكر ونشجب استمرار التهديدات والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمجتمع المدني والسلطات القضائية. ولا تزال بيئة من العدالة الانتقامية وانهيار القانون والنظام تنتشر شرقاً، مع وجود تقارير عن حالات منتشرة من القتل خارج نطاق القضاء وخطاب الكراهية والعنف الجنسي والجنساني وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. يجب أن ينتهي ذلك الأمر – الآن. ويجب أن تؤدي جميع الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وأن تحمي الحيز المدني وتلتزم بمنع انتشار المعلومات المغلوطة والمضللة ومكافحتها.

ونكرر دعوتنا إلى مساءلة جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعم عمل سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لتوفير العدالة للضحايا، ونحيط علماً بالزيارة الأخيرة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للاجتماع مع السلطات والجهات الفاعلة المحلية. فالإفلات المستمر من العقاب يشجع على ارتكاب جرائم فظيعة جديدة. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لكسر تلك الحلقة.

رابعاً، أود التأكيد مجدداً على دعم الدانمرك الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تواصل أداء ولايتها في وضع شديد التعقيد. ونطالب بإعادة حرية حركة البعثة وقدرتها الكاملة على إعادة إمداد الموظفين وتناوبهم في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس.

يوماً بعد يوم، تتفاقم الأزمة السياسية وعواقبها الأمنية والإنسانية. وندعو رواندا مرة أخرى إلى إنهاء دعمها لحركة 23 مارس وسحب قواتها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. علاوة على ذلك، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية قطع علاقاتها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الأخرى. فالشعب الكونغولي يستحق السلام. وكل خطوة نخطوها يجب أن تكون لتحقيق هذه الغاية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدتي الرئيسة، عن خالص تهاني وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية على رئاستكم لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس الذي شارف على نهايته. وقد وجهتم بنجاح، سيدتي، عمل المجلس بفضل حكمتكم ومهاراتكم وصفات الدبلوماسي الماهر التي تتمتعون بها. أود أيضاً أن أشكر سلفكم السفير فو كونغ الذي قاد عمل المجلس بنجاح طيلة الشهر السابق.

وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالإحاطة المفصلة التي قدمتها الممثلة الخاص للأمين العام، السيدة بينتو كيتا. وأرحب أيضاً بحضور وزير الشؤون الخارجية لجمهورية رواندا، معالي السيد أوليفييه ندوهونغيريهي، والسيدة تشارلوت سلينتي، من المجلس الدانمركي للاجئين، الذين شرحوا تفاصيل المحنة والجحيم اللذين يعيشهما الشعب الكونغولي في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الرواندي وأعوانه من حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو.

وستركز ملاحظاتي اليوم على أربع نقاط هي: تقرير الأمين العام بشأن الوضع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2025/176)، وتنفيذ القرار 2773 (2025)، ومبادرات السلام الجارية واعتماد جزاءات كتدابير لتنفيذ القرار 2773 (2025).

مع سقوط آلاف القتلى والنازحين داخلياً وتدمير مدن بأكملها – من واليكالي إلى كامانيولا، مروراً ببوناغانا ووسط ماسيسي وغوما ومينوفا وإدجوي وبوكافو – في سياق إنساني كارثي عموماً، لا يزال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى الآن، يشكل صورة لمشهد من الخراب. وتقرير الأمين العام الذي هو قيد نظر المجلس يوضح الأمر بنفس القدر.

لا تزال قوات الدفاع الرواندية وأعوانها من تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، الذين عبروا حدودنا وسيطروا على مواقع استراتيجية وهجّروا السكان من منازلهم ووضعوا إدارة موازية، ينتهكون سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكاً صارخاً. وقد وثق وزير الداخلية والأمن واللامركزية والشؤون العرفية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في بيانه الذي أدلى به بتاريخ 15 آذار/مارس، سلسلة من الفظائع التي ارتكبتها قوات الدفاع الرواندية وأعوانها من حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو في مناطق كيفو الشمالية والجنوبية، في انتهاك للأحكام ذات الصلة من القرار 2773 (2025) المؤرخ 21 شباط/فبراير 2025.

وقد نجم عن تلك الأعمال إزهاق العديد من الأرواح ودمار كبير. ويفيد البيان، على سبيل المثال، بتسجيل 62 حالة اغتيال وإعدام بإجراءات موجزة في المناطق الخاضعة للاحتلال ما بين 10 و 14 آذار/مارس. علاوة على ذلك، ارتكبت القوات الرواندية وحلفاؤها 17 حالة انتهاك والعديد من حالات النهب. ومن بين الأحداث الأكثر خطورة، نفذ الجيش الرواندي وحركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو توغلاً ثانياً في مستشفى ندوشو CBCA في 10 آذار/مارس، مختطفين قرابة 100 من المرضى ومقدمي الرعاية، الذين أعدموا دون محاكمة.

ويفيد البيان أيضاً بوفاة السيد فكري مويشوكو أنطوان، رئيس مجموعة موبفونيي – ماتاندا الذي اختطف من مستشفى ندوشو CBCA في 3 آذار/مارس وعُذّب طيلة 7 أيام على أيدي جنود روانديين.

وتبين الحالة المنذرة بالخطر الضرورة الملحة لتنفيذ أحكام القرار 2773 (2025) تنفيذاً كاملاً لوضع حد للعنف وحماية المدنيين في المناطق المتضررة.

يأتي هذا الإدراك المرير والمؤسف بعد مرور أكثر من شهر على دعوة مجلس الأمن بالإجماع، في قراره 2773 (2025)، قوات الدفاع الرواندية إلى الانسحاب الفوري ودون شروط مسبقة من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ووقف دعم حركة 23 مارس التي بدورها يجب أن تنسحب من غوما وبوكافو وجميع المناطق الخاضعة لسيطرتها؛ وتفكيك كامل الإدارات الموازية غير الشرعية التي أقيمت على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويمثل اتخاذ القرار 2773 (2025) بالإجماع خطوة هامة إلى الأمام في الجهود الرامية إلى إحلال السلام واستعادة السلام الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتطلب هذا السلام استعادة سلطة الدولة الكونغولية في جميع أنحاء مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية المحتلتين. وهذا يشكل استجابة للتحديات الأمنية والإنسانية التي تؤثر بشدة على الناس في المناطق الشرقية من بلدنا التي ما برحت تعاني من العنف منذ ما يقرب من 30 عاماً. كما يعكس أيضاً دعم المجتمع الدولي الواضح والصريح لجهود الاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا. إن القرار 2773 (2025) يعزز المبادرات الأفريقية ويكملها وهو بعيد كل البعد عن إعاقتها.

ويشير حجم هذا العنف واستمراره إلى أنه لم يعد بإمكاننا أن نترك هذه الأزمة تطول بذريعة أنها "مشكلة أفريقية تتطلب حلاً أفريقياً" دون أن نخون روح التضامن الدولي التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة. وهذا هو الوقت المناسب للتذكير بأن من حق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتوقع من المجلس

أن يكمل بحزم ومثابرة العمل الذي بدأه هنا في 21 شباط/فبراير الماضي لحماية السلام والأمن الدوليين، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، يشكل تنفيذ القرار 2773 (2025) أولوية.

ولم ينسحب حتى الآن أي جندي روانديٍ من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية ولم ينسحب أي مقاتل من مقاتلي حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو من غوما أو بوكافو ومن جميع المناطق الخاضعة لسيطرتهما ولم تُفكك أية إدارة موازية غير شرعية. بل على العكس من ذلك، نرى كل يوم تعزيزا في مواقف تحالف قوات الدفاع الرواندية/حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو في ظل استمراره بلا هوادة في مساره التوسعي والإجرامي في تحدٍ لمجلس الأمن، مما يحبط بالتالي جهود صنع السلام التي يبذلها القادة في المنطقة، بما في ذلك جهود الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فضلاً عن المجتمع الدولي بأسره.

بعد إقامة إدارة موازية في غوما في كيفو الشمالية وبوكافو في كيفو الجنوبية، وسّع تحالف قوات الدفاع الرواندية/تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس للتو من نطاق غزواته الإقليمية لتشمل إقليم واليكالي في كيفو الشمالية وموينغا في كيفو الجنوبية، في الوقت الذي تتضاعف فيه الدعوات من أجل وقف إطلاق النار، متجاوزاً حدود الوقاحة بل ومنتهكاً اتفاقاته لوقف إطلاق النار.

والأنكى من ذلك أن التحالف ينخرط في عملية توطين خبيثة للسكان غير الأصليين، تحت ستار عودة اللاجئين، مما يمهد الطريق لتوترات عرقية في المستقبل. ويستعد أيضًا لبيع السيادة النقدية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال التخطيط لتعيين سلطة لتنظيم النظام المصرفي وما يترتب على ذلك من إنشاء بنك مركزي موازٍ، وفقًا للتصريحات التي أدلى بها زعيمه للإعلام في 22 آذار/مارس 2025.

تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشكر وتهنئ فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، على التزامه الراسخ بدوره وسيطاً معيناً من الاتحاد الأفريقي في النزاع بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وخلافاً لموقف رواندا المتردد، فإن التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس دولتها، فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، بمبادرات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية دون الإقليمية لا يزال ثابتاً. وكان هذا هو الحال في مؤتمر القمة المشترك بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي عُقد يوم الإثنين 24 آذار/مارس 2025 حيث اعتُمد التقرير المتعلق باستنتاجات الاجتماع الوزاري الذي عُقد يوم الإثنين 17 آذار/مارس في هاراري وصدر أمر بتنفيذ خريطة الطريق.

لقد خُرّبت عملية لواندا، التي صُممت لتوفير إطار لإيجاد حل سلمي، بسبب تعنت رواندا. ويتضح أن كل الالتزامات التي جرى التعهد بها في لواندا قد دُهست بالأقدام. وكما ذكّرت المجلس قبل بضعة أسابيع معالي السيدة تيريز كاييكوامبا فاغنر، وزيرة الدولة ووزيرة الخارجية والتعاون الدولي والفرنكوفونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قائلة:

”لم ترسل رواندا قط خبراءها العسكريين الثلاثة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار منذ إنشاء آلية التحقق المخصَّصة المعزَّزة في غوما في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024“. (انظر S/PV.9849، ص 24)

وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2024، أفسدت رواندا عن قصد مؤتمر القمة الذي عقده مُيسّر العملية، الرئيس لورينسو، بتجاهلها دعوته. وفي 23 كانون الثاني/يناير، فاجأت رواندا العالم بأسره بطلبها الوساطة من تركيا، مبتعدةً بذلك عن مبادئ ”الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية“. وكما هو متوقع، كانت رواندا ومؤيدوها، الذين لا يرون بديلاً عن المفاوضات المباشرة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، أول من قاطع اجتماع لواندا في 18 آذار/مارس.

وعلى الرغم من تجاهل رواندا الصارخ لعملية السلام، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية ملتزمة التزاما كاملا وتكرر ثقتها في أي عملية سلام يؤيدها الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع الدائر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وقد عقدت منظمتان دون إقليميتين، وهما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، جلسات مشتركة لاتخاذ تدابير عاجلة تشمل وقف إطلاق النار. وعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعاً على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 14 شباط/فبراير ودعا إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية غير المدعوة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي رواندا.

وتواصل رواندا وحركة 23 مارس الرد بالعنف والإرهاب. ولا ينتمي ضحايا العنف العشوائي والمنهجي الذي يمارسانه إلى مجموعة عرقية واحدة ولا يجمعهم انتماء سياسي. وتفاعلت العديد من الجهات الفاعلة مع التدهور السريع للحالة بقيامها بما تجيده، وهو توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وفتح الطريق أمام الملاحقات الجنائية واتخاذ تدابير قوية ولكنها تدابير استجابة في الأساس.

وعلى صعيد آخر، لا يمكننا أن نغفل عن أن الانسحاب المعجَّل والتدريجي والمنظم والمسؤول لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يتوافق مع معنى خطة فك الارتباط التي وقعت عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كما صادق عليها مجلس الأمن في قراره 2717 (2023) المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023. ومع أن زخم فض الاشتباك الذي بدأ في كيفو الجنوبية في 25 حزيران/يونيه 2024 قد توقف فجأة بسبب الهجمات التي شنها تحالف قوات الدفاع الرواندية/تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، لا تزال الأطراف ملتزمة بالتنفيذ الكامل لخطة فض الاشتباك المشتركة.

وعلى الصعيد الإنساني، تؤكد الفقرات من 49 إلى 53 من تقرير الأمين العام (S/2025/176) على الحالة الكارثية التي تفاقمت إلى حد كبير بسبب هجمات قوات الدفاع الرواندية/حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو. وفي هذا السياق، يظل أحد أكبر التحديات هو تعبئة الأموال المتبقية لتغطية الاحتياجات الهائلة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنكرر مناشدتنا للجهات المانحة بمضاعفة جهودها لتعويض النقص

البالغ 93 في المائة في التمويل الإجمالي. وتهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، التي اشتركت في إطلاقها الحكومة وشركاؤها في 27 شباط/فبراير، إلى مساعدة حوالي 11 مليون شخص من أصل 21,2 مليون شخص محتاجين حاليًا. ولم تُموَّل حتى الآن سوى نسبة 7 في المائة من المجموع الذي يقدَّر بحوالي 2,54 بليون دولار.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تود حكومة بلدي أن تلفت انتباه مجلس الأمن إلى استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة تحالف قوات الدفاع الرواندية/حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو بوجه خاص.

ويؤكد تقرير الأمين العام أيضاً بعض الحقائق المقلقة.

وقد أُبلغ عن العديد من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها قوات الدفاع الرواندية/حركة 23 مارس/تحالف نهر الكونغو. وتشمل مقتل 126 شخصًا على الأقل في المناطق التي تسيطر عليها حركة 23 مارس منذ 26 كانون الثاني/يناير؛ واختطاف المدنيين والتجنيد القسري للشباب، بما في ذلك الأطفال، وعملهم القسري في غوما ومحيطها؛ وتدمير قوات الدفاع الرواندية على نحو انفرادي لمخيمات النازحين داخليًا وتفكيكها وهي التي كانت ملاذات تحميها الأمم المتحدة في كيفو الشمالية والجنوبية. وتجدر الإشارة إلى العديد من الحالات الأخرى، ولا سيما الهجمات الانتقامية الموجهة ضد الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، وحالات العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي ضوء الأهوال ومناخ الرعب الذي وصفته للتو، يحث وفد بلدي المجلس على الاعتراف بالحاجة الملحة إلى التحرك بسرعة لتنفيذ أحكام القرار 2773 (2025). ولن يتسنى تحقيق وقف فعال للأعمال العدائية وتهدئة حدة التوترات إلا بزيادة الضغط على رواندا وحلفائها في تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس وفرض جزاءات أكثر صرامة عليهم.

وسأكون مقصراً إذا لم أذكّر المجلس بأن رواندا، بينما نجتمع هنا اليوم، تنشر أكثر من نصف جيشها على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية دون موافقة الدولة الكونغولية. ولا يمكن التذرع بالحق في الدفاع عن النفس كمبرر للغزو المسلح أو إنشاء إدارات موازية على أراضي دولة ذات سيادة. وتشكل هذه الوقائع في حد ذاتها انتهاكات خطيرة لميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وقرار الجمعية العامة 3314 (29) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1974.

وليس من واجبي كذلك أن أذكّر بأنه عندما اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2773 (2025) في 21 شباط/فبراير، نبه عدد كبير من أعضائه إلى أنهم سيحرصون على التأكد من تنفيذه على النحو السليم وأن المجلس سيحتفظ بالحق في النظر في اتخاذ تدابير أخرى في حالة عدم تنفيذ قراره. ويرى وفد بلدي أن التدابير المتوقعة من مجلس الأمن في هذه الظروف يجب أن تشمل سلسلة من الجزاءات أبرزها ما يلي:

أولاً، نظراً لاستمرار رواندا في رفضها الامتثال للقرار 2773 (2025)، ينبغي لمجلس الأمن أن يدين بشدة هذا الانتهاك الواضح وأن ينظر في طلب فتوى من محكمة العدل الدولية، وفقاً لأحكام المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن ينظر في إنشاء آلية معززة لرصد تنفيذ القرار 2773 (2025)، مع اتخاذ تدابير إنفاذ تدريجية في حالة استمرار عدم الامتثال.

ثانياً، ينبغي أن يحدد المجلس نظام جزاءات ينطبق على رواندا وقادتها.

ثالثاً، ينبغي أن يفرض المجلس حظراً على توريد الأسلحة إلى رواندا إلى أن يتوقف دعمها لحركة 23 مارس وينسحب جيشها بالكامل من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعاً، ينبغي للمجلس أن يطلب من اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1533 (2004)، بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، الاستناد إلى الفقرة 9 من القرار 2773 (2025) وفرض مجموعة من جزاءات الأمم المتحدة وفقاً للقرار 2293 (2016)، ولا سيما ضد أولئك الذين سيساعدون على إدامة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلافاً للقرار.

خامساً، ينبغي أن يحدد المجلس نظام جزاءات أكثر صرامة ضد تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس، نظرا للانتهاكات المفرطة لحقوق الإنسان المرتكبة في المناطق التي يحتلونها وأن يستجيب للرسالة التي قدمتها جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجلس والأمين العام (S/2025/102)، والتي طلبت فيها حكومة بلدي الإلغاء الصريح لمركز رواندا كبلد مساهم بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأنها لا تستحق هذا المركز.

أخيراً، ينبغي للمجلس أن يدين تورط السلطات الرواندية في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والمعدنية والزراعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يفرض جزاءات على ذلك.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعرب مجدداً عن امتنان حكومة بلدي والشعب الكونغولي للدول والمؤسسات التي فرضت بشجاعة جزاءات ضد رواندا. وينطبق هذا بشكل خاص على الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا وكندا والاتحاد الأوروبي بشكل عام، وخاصة فرنسا وبلجيكا وسلوفينيا واليونان.

أخيراً، ينبغي الاعتراف بأن الجزاءات في حالة أزمة البحيرات الكبرى لا تؤدي إلى نتائج عكسية. ولهذا السبب، نشجع مجلس الأمن والدول الأخرى المحبة للسلام على أن تحذو حذو البلدان التي ذكرتها للتو.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم وقيادتكم لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. كما أشيد بإسهامات المتكلمين السابقين ومقدمي الإحاطات.

إن رواندا، باعتبارها دولة عضواً في الأمم المتحدة ومساهماً بارزاً في بعثات دعم السلام، تدعم بقوة حفظ السلام وحفظة السلام حيثما يخدمون. وهذا هو بالضبط سبب إصرار رواندا على المساءلة والشفافية بالنسبة لجميع من كلفهم مجلس الأمن بخدمة قضية السلام.

وأود أن أقدم المزيد من التوضيحات حول النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لم تبدأ رواندا النزاع، ولكن العبء ظل واقعاً على عاتق رواندا بشكل مباشر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطوات التي اتخذتها مختلف الجهات الفاعلة قد مكنت جمهورية الكونغو الديمقراطية من التهرب من مسؤولياتها، لا سيما فيما يتعلق بفشل القيادة والحكم.

أولاً، تعود الأسباب الجذرية للنزاع إلى استمرار الإبقاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي ميليشيا إبادة جماعية، على الرغم من سجلها الحافل بالمجازر العرقية وتجنيد الأطفال وزعزعة الاستقرار في كل من رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المؤسف أن البعض في المجتمع الدولي لا يزالون يفضلون تجاهل وجودها. وقد ألقي القبض على أعضاء في القوات الديمقراطية وتسليمهم إلى رواندا مؤخراً، بمن فيهم قائد برتبة عليا، مما قدم دليلاً إضافياً على كيفية دمج حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمقاتلي القوات الديمقراطية في جيشها الوطني. وقد منحتهم كينشاسا الأسلحة والموارد ومنصة للاستمرار في أفكار الإبادة الجماعية التي يؤمنون بها.

ثانياً، يرتبط الاضطهاد المنهجي الذي يتعرض له الكونغوليون الناطقون باللغة الكينيارواندية، ولا سيما مجتمعات التوتسي، بالإرث الاستعماري. ويشمل ذلك المجتمعات المحلية في مقاطعتي كيفو الجنوبية وإيتوري. ومن بين عواقب التمييز والعنف والتطهير العرقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجود مئات الآلاف من اللاجئين في رواندا وأوغندا وبلدان أخرى في منطقتنا، يعيشون في الغالب في مخيمات اللاجئين وغير قادرين على العودة بأمان إلى ديارهم لسنوات عديدة. وبالنظر إلى هذا الوضع، فما هو المتوقع من رواندا؟ ولماذا تُستهدف رواندا بشكل غير متناسب؟ إن هذا أمر غير واضح. والأمر الواضح بالنسبة لنا في رواندا هو أن التدابير الدفاعية التي اتخذناها ستبقى قائمة إلى أن يُوضع إطار موثوق به لإرساء ضمانات أمنية طويلة الأجل على طول حدودنا مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تظل حالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرة للقلق بشكل خاص، كما هو مبين في التقرير الذي تلقيناه للتو (S/2025/176). وهناك نمط متكرر من استخدام مداولات البعثة في الترويج لرواية لا تعبر عن الواقع الميداني. وللأسف، فإن تقرير اليوم ليس استثناءً. وفي حين أن التقرير يشير بدقة إلى الجماعات المسلحة الباغية، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وميليشيا الإبادة الجماعية المتمثلة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المدعومة من كينشاسا، وحتى قوات جمهورية الكونغو الديمقراطية، باعتبارها الجهات الرئيسية المرتكبة لانتهاكات حقوق الإنسان، فإن التقرير يخص بالذكر جهات فاعلة أخرى باعتبارها الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى هذا النحو، يُظهر التقرير نمطاً واضحاً من التحيز في الإبلاغ عن الأزمة الأمنية في تلك المنطقة. لقد فشلت البعثة منذ فترة طويلة في تنفيذ الولاية التي أنيطت بها منذ 25 عاما، وهي القضاء على جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك ميليشيا الإبادة الجماعية المتمثلة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي عملت بإفلات تام من العقاب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ولا يمكن أن نأمل في تحقيق السلام دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. لقد كنت جالسا بنفسي في مجلس الأمن يوم 28 آذار/مارس 2013 عندما اتخذ القرار 2098 (2013) لنشر لواء تدخل تابع لقوة البعثة مكلف بولاية محددة لتحييد جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. إلا أن تركيز العمليات كان موجها حصرا إلى حركة 23 مارس، ورفض لواء التدخل التابع للبعثة تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي لا تزال تعيث فسادا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى اليوم، في عام 2025.

والواقع أن مجلس الأمن ما زال يعيد التأكيد، منذ عام 2003، على ضرورة التصدي لتهديد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من خلال ما يزيد على 20 قراراً مختلفاً. لكن بعد إنفاق بلايين الدولارات على ما يظل أكثر بعثات الأمم المتحدة لحفظ سلام تكلفة في التاريخ، لا يزال تحقيق نتائج مجدية بعيد المنال. ونتيجة لذلك، يستمر استهداف المدنيين الكونغوليين، لا سيما التوتسي، بالاضطهاد والتمييز والتهجير القسري. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أحرقت الميليشيات المدعومة من جمهورية الكونغو الديمقراطية قرية بأكملها – 300 منزل للتوتسي الكونغوليين – في قرية نتورو بإقليم ماسيسي. فأين كانت البعثة في ذلك الوقت؟ ومنذ شهر شباط/فبراير، تتعرض قرى البانيامولينغي في مينيمبوي، بمقاطعة كيفو الجنوبية، للقصف بطائرات هجومية مسيّرة وطائرات مقاتلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فأين البعثة؟ هناك مشكلة متعلقة بالحكم والاستيعاب السياسي للجميع يجب أن تعالجها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومنذ تجدد الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر 2021، لا تسهم البعثة بصورة بنّاءة في وقف التصعيد أو في جهود السلام. ومما يزيد من الشعور بالقلق أن البعثة قدمت دعماً مباشراً للعملية العسكرية التي يقوم بها تحالف جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووضعت نفسها في موقف المحارب، بل إنها كانت تقاتل أحيانا إلى جانب نفس الجماعات التي أنشئت لتحييدها. وأشير هنا إلى وجود مرتزقة أوروبيين في هذا التحالف. وينتشر هؤلاء المرتزقة في انتهاك لاتفاقية الأمم المتحدة لعام 1989 ويعملون إلى جانب جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة. وأثارت رواندا هذه المخاوف مرارا أمام المجلس، ولكن لم يتم تناولها أبدا.

وأسهمت أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام بينتو كيتا والبعثة في تشويه الوقائع المحيطة بالتطورات الأخيرة. فقد أشاع مسؤولو البعثة مزاعم مبالغاً فيها بشكل كبير عن سقوط 3 000 ضحية من المدنيين في أعقاب الاستيلاء على غوما في كانون الثاني/يناير. واستخدمت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الأرقام، التي اعترض عليها الصحفيون والعاملون في المجال الإنساني في الميدان، كسلاح للدعوة إلى اتخاذ تدابير عقابية ضد رواندا. واستمعتم للتو إلى عينة أخرى من الادعاءات الملفقة من زميلي ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

غير أن رواندا لا تزال تعتقد أن البعثة لا يزال بإمكانها تغيير مسارها والقيام بدور إيجابي، شريطة أن تلتزم بولايتها لحماية المدنيين وضمان تقديم المساعدة الإنسانية، وربما تقديم الدعم اللوجستي للجهود المشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تجري مناقشتها حاليا.

ومنذ آخر جلسة إحاطة عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2024 (انظر S/PV.9824) وسقوط غوما، يوجد زخم جديد للسلام في المنطقة. وعُقد أول مؤتمر قمة مشترك بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في 8 شباط/فبراير في دار السلام بتنزانيا. وفي مؤتمر القمة المشترك، الذي أقر الاتحاد الأفريقي نتائجه، تقرر دمج عمليتي لواندا ونيروبي. وكان ذلك دمجا وليس مواءمة، كما سمعنا في المجلس. كما صدرت دعوة جديدة في مؤتمر القمة إلى وقف الأعمال العدائية وإجراء حوار سياسي جامع. وسيقود هذا الحوار فريق موسع من خمسة ميسرين من جميع أنحاء أفريقيا، تحت إشراف رئيس الاتحاد الأفريقي.

وترحب رواندا بهذه التطورات وتؤيدها تماما. ونرحب على وجه الخصوص بالقرار الذي اتخذه تحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس مؤخرا بنقل قواته من واليكالي، دعما لمبادرات السلام الجارية، وبإعلان جمهورية الكونغو الديمقراطية وقف جميع العمليات الهجومية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة وازاليندو. ونحث المجتمع الدولي ومجلس الأمن كذلك على دعم هذه العمليات التي تقودها أفريقيا.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن رواندا تعمل جاهدة منذ 31 عاما على بناء الوحدة والمصالحة والاستقرار والنمو الاقتصادي لتعزيز حقوق الفئات الضعيفة في جميع المجالات. إن التوصل إلى حل سياسي مستدام مع توفير ضمانات أمنية طويلة الأمد لرواندا سيتيح لنا العودة إلى العمل الجاد والعاجل لتنمية بلدنا وتحقيق تكامل منطقتنا مع جيراننا. وما انفكت رواندا تريد التوصل إلى تسوية سياسية وأمنية دائمة في المنطقة. وفي هذا الصدد، نلتزم بالعمل مع جميع الأطراف لضمان التمسك بالالتزامات التي تم التعهد بها، لا سيما عملية القمة المشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرها من المبادرات التكميلية لبناء الثقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد دا كروز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود بداية أن نحييكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعمل الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بحضور معالي السيد أوليفييه ندوهونغيريهي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا، وسعادة السيد زينون نغاي موكونغو، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة. ونرحب أيضاً بمشاركة بوروندي في هذه الجلسة. ونشكر السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على عرض تقرير الأمين العام ذي الصلة عن البعثة (انظر S/2025/176). نشاطر الشواغل التي أُعرب عنها فيما يتعلق بالحالة في الميادين السياسية والدفاعية والأمنية وفيما يتعلق بحماية المدنيين وحقوق الإنسان، ونحيط علما بالملاحظات الواردة في التقرير. ونغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بمشاركة السيدة تشارلوت سلينتي، الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين.

لا تزال أنغولا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار زحف حركة 23 مارس وما يترتب عليه من احتلال الأراضي. إن هذه الأعمال، التي تحدث على الرغم من الجهود الإقليمية والدولية الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي وتفاوضي للنزاع، تقوض السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعرض سيادتها وسلامتها للخطر، وتزيد من تفاقم الحالة الإنسانية، وتهدد الأمن في منطقة البحيرات الكبرى وفي القارة.

في غضون ذلك، اتخذ المجلس بالإجماع، في 21 شباط/فبراير، القرار 2773 (2025) الذي يدين بشدة الهجمات التي تشنها حركة 23 مارس في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحثها على وقف الأعمال العدائية فورا، والانسحاب من المناطق التي تسيطر عليها والتراجع الكامل عن إنشاء إدارة موازية غير شرعية في أراضي هذا البلد.

وأود أن أسلط الضوء على نقطتين فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، فيما يتعلق بإنجازات الوساطة التي صدرت بها ولاية من الاتحاد الأفريقي، في أيار/مايو 2022، كلف الاتحاد الأفريقي فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالتوسط في الأزمة السياسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وفي نهاية عدة جولات من المفاوضات، وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت عملية لواندا قد سجلت بالفعل تقدماً ملحوظاً يجب الحفاظ عليه في إطار الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وكان من المقرر عقد مؤتمر قمة رئاسي ثلاثي بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في 15 كانون الأول/ديسمبر في لواندا، بهدف وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق السلام وتوطيده. ولكنه لم يُعقد بسبب نشوء خلاف متعلق بحل مسألة حركة 23 مارس، حيث أصرت رواندا على معالجتها بينما أصرت جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنها لا تندرج في إطار عملية لواندا.

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم المحرز في إطار عملية لواندا أوجد دينامية جديدة وحاجة ملحة لدفع عملية نيروبي، وهي آلية دبلوماسية مسؤولة عن معالجة القضايا المتصلة بمختلف الجماعات المسلحة التي تنشط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك حركة 23 مارس.

ولطالما آمنت أنغولا بضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس في إطار عملية السلام، وذلك بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وبموافقة كاملة من الطرفين وبالتنسيق معهما، هيأت الوساطة الأنغولية الظروف الملائمة لعقد الجولة الأولى من المحادثات المباشرة في لواندا في 18 آذار/مارس. ولكن في اللحظة الأخيرة لم ينعقد هذا الاجتماع بسبب عدة عوامل، بعضها خارجي ولا علاقة له بالحل الأفريقي لهذا النزاع.

ثانياً، أود أن أتطرق إلى أهمية عمليتي لواندا ونيروبي. إن التفاهمات التي تم التوصل إليها حتى اليوم في إطار عملية لواندا تشكل أساساً سياسياً متيناً وشاملاً قادراً على دفع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام في

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعترف مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن عملية لواندا ساهمت إلى حد كبير في تهيئة الظروف الملائمة للحوار والمشاركة الإقليمية والدولية، حيث وفرت منبراً قيماً لتعزيز التفاهم المتبادل في السعي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي إطار هذا الاهتمام المتجدد والالتزام الدولي الذي يتطلبه الوضع، ولا سيما على مستوى المجلس، تعتقد أنغولا أنها أوفت بالجزء الأساسي من الولاية التي أناطها بها الاتحاد الأفريقي لتيسير حل الأزمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويشعر فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، بعد شهرين تقريباً من توليه الرئاسة المؤقتة للاتحاد الأفريقي، بالحاجة إلى تكريس جهوده بالكامل لأولويات الخطة القارية، والتي تشمل قضايا السلام والأمن.

وبالنسبة لأنغولا، فإن التقيد الصارم بوقف إطلاق النار المتفق عليه بين الطرفين، والوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية، وتنفيذ مفهوم عمليات الخطة المنسقة لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ورفع التدابير الدفاعية الرواندية، فضلاً عن نشر آلية تحقق معززة، تشكل خطوات أساسية نحو التوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بالجهود الإقليمية الجارية على مستوى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا في إطار المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق سلام دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الختام، تعترف أنغولا بأهمية المبادرات الدبلوماسية التي تقوم بها الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى والبلدان ذات النوايا الحسنة المهتمة بالمساهمة في تعزيز التقدم ودعم الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما دامت هذه المبادرات تتماشى وتتسق مع خطة الاتحاد الأفريقي، بروح مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على موقف مفوضية الاتحاد الأفريقي – وهو أن جميع المبادرات ينبغي أن تكون مصممة لتكملة وتعزيز الآليات القائمة التي تقودها أفريقيا، بحيث تضمن الاتساق والفعالية وتولي المسؤولية في معالجة التحديات السائدة في القارة.

وتغتنم أنغولا هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بمواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة ومشاركة خبرتها السياسية في إطار الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى حل النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يزال فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفته نصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، ملتزماً بحشد المبادرات الأفريقية والمساعدة الدولية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الدانمرك على تنظيم هذه الجلسة المهمة للمجلس. ونود أيضاً أن نهنئ الأمين العام على تقديم تقريره المفصل (S/2025/176) عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

الديمقراطية. يسلط هذا التقرير الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة، وهو أداة أساسية لتوجيه أعمالنا الجماعية. ونرحب بحضور السيدة بينتو كيتا ونؤكد على عملها الرائع، وكذلك عمل جميع أفراد البعثة من أجل الوفاء بولاية البعثة. ونرحب في هذه الجلسة بمشاركة السيدة تشارلوت سلينتي، الأمينة العامة للمجلس الدانمركي للاجئين، لجهودها الجديرة بالثناء الرامية إلى مساعدة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب أيضاً في هذه الجلسة على وجه الخصوص بمشاركة معالي السيد أوليفييه ندوهونغيريهي، وزير خارجية جمهورية رواندا، وزميليّ من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا.

ويرحب وفد بلدي بالإحاطات المفصلة التي تسلط الضوء على التحديات الكبرى والتوترات الحالية. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للبعثة في تنفيذ ولايتها، ونشدد على أن الحل السياسي الشامل والتعاون الإقليمي الوثيق هما وحدهما الكفيلان بإنهاء الأزمة الحالية وإحلال سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالنظر إلى الحالة السائدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، نود إبداء الملاحظات التالية.

أولاً، فيما يتعلق بالشواغل الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، ترحب بوروندي بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ولكن الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تنذر بالخطر، حيث تدعو المعاناة المتزايدة للسكان المدنيين إلى اتخاذ تدابير فورية وملموسة. وتكشف تقارير الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان عن مستويات مقلقة من العنف الجنسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق النساء والأطفال والمسنين، وهم الفئات الأكثر ضعفاً أثناء النزاعات. تدعو بوروندي إلى اتخاذ إجراءات معززة لحماية تلك المجتمعات الضعيفة وضمان سلامتها وكرامتها بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني. وتشكل عمليات القتل والاختطاف والعنف الجنسي التي يتعرض لها المدنيون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يجب إدانتها بشدة.

ثانياً، فيما يتعلق بدعم القرار 2773 (2025)، وبعد مرور أكثر من شهر على اعتماد هذا القرار الذي دعا إلى الوقف الفوري لهجوم حركة 23 مارس وانسحاب القوات الرواندية وقوات الحركة من غوما وبوكافو وجميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، فقد ثبت أن تنفيذه الفعلي بطيء التنفيذ. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية بذل قصارى جهده لضمان تنفيذ القرار 2773 (2025) بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن قرارات المجلس ملزمة قانوناً. وقد يؤدي عدم الامتثال للقرار بتقويض سلطة المجلس، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وإدامة الإفلات من العقاب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمتلك المجلس الأدوات والوسائل اللازمة لإنفاذ قراراته.

كما تشعر بوروندي بالجزع من استمرار هجوم حركة 23 مارس على الرغم من النداءات العديدة من أجل السلام التي وجهتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – جماعة شرق أفريقيا على مدى الشهرين الماضيين. وتحث بوروندي جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بالكامل، والعودة إلى مسار الحوار واتخاذ خطوات ملموسة وقابلة للقياس في الميدان بهدف التوصل إلى حل سياسي دائم.

ثالثاً، عندما يتعلق الأمر بالمبادرات الإقليمية، فإن المبادرات التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي دعت جميعها إلى وقف

فوري لإطلاق النار وإعادة فتح الممرات الإنسانية والمطارات، مبادرات جديرة بالترحيب. وتُرحب بوروندي أيضا بالتقرير الذي صدر مؤخراً عن الاجتماع المشترك لرؤساء أركان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا وخارطة الطريق المقترحة، ولكنها تود أن تشير إلى أن خارطة الطريق ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أيضا فض الاشتباك وانسحاب القوات التي لم تدع إلى دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاح الجماعات المسلحة. كما تُعرب بوروندي عن امتنانها للرئيس الأنغولي على مساعيه في إطار عملية لواندا. ونؤمن إيمانا راسخاً بأن الحلول الأفريقية والوساطة الأفريقية هي الأنسب لحل المشاكل الأفريقية. وأي مبادرة تعزز السلام الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعمل على تكملة عمليتي لواندا ونيروبي اللتين يجري دمجهما هي مبادرة مشجعة، ولكن ينبغي ألا تحل محل العمليات القائمة. ومن هذا المنطلق، تدعو بوروندي إلى إجراء حوار شامل بين الأطراف الكونغولية يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة بفعالية من أجل سلام حقيقي ودائم. علاوة على ذلك، ندعو أيضاً إلى حل جميع الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية وإعادتها إلى بلدانها الأصلية.

رابعاً، لا تزال مسألة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أحد الدوافع الرئيسية للنزاع في المنطقة. وتؤيد بوروندي تأييداً كاملاً المبادرة الإقليمية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمكافحة هذه الممارسة الهدامة، وتدعو إلى مزيد من التعاون بين الدول المعنية من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي تؤجج العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

خامساً، أنتقل إلى الأثر الإنساني للأزمة على بوروندي. ونظراً للقرب الجغرافي لبلدي من المناطق المتضررة، فإنه يتحمل الوطأة المباشرة للغزو الفتاك. ومنذ انعقاد مؤتمر القمة المشترك في 8 شباط/فبراير، استقبلت بوروندي أكثر من 60 000 لاجئ كونغولي يطلبون الحماية. ويوجد حالياً أكثر من 120 000 لاجئ يقيمون في المخيمات في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي يستنزف الموارد المحدودة. وتوجه بوروندي نداءً عاجلاً من أجل التضامن الإقليمي والدولي لمعالجة الأزمة الإنسانية.

سادساً، فيما يتعلق بالتزام بوروندي بالحل السياسي الدائم، تؤكد من جديد التزامها بالسعي إلى حل سياسي دائم للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية تماشياً مع خطة السلام التي طرحتها حكومة بوروندي. ولا نزال نرى أن معاناة المدنيين والانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تعني أنه حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

في الختام، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لضمان احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال التنفيذ الفعال للقرار 2773 (2025) والتدابير العديدة التي اتخذتها الجهات الفاعلة الإقليمية بالفعل. إن عدم احترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يشكل سابقة خطيرة قد تستغلها بعض الدول لاقتطاع أجزاء من أراضي دول أخرى ذات سيادة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): لم أكن أود أن آخذ الكلمة مرة أخرى في هذه المرحلة، ولكن عند الاستماع إلى بيان ممثل رواندا، يميل المرء إلى التساؤل عما إذا كنا جميعا على كوكب الأرض الذي نسكنه. والسبب في ذلك، كما سيلاحظ أعضاء المجلس، أن رواندا تعيد تكرار نفس الحجج التي عفى عليها الزمن تقريباً حول أصل النزاع، في حين أنه ثبت هنا أن النزاع لم يبدأ بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. إن رواندا تربط أصل النزاع في رواندا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولم يبدأ النزاع بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لقد بدأ النزاع في رواندا. إنه نزاع رواندي، بدأ قبل الإبادة الجماعية. وبدأت الإبادة الجماعية باغتيال الرئيس هابياريمانا. وهذا هو أصل النزاع الحالي؛ وقد وقع في رواندا وبين الروانديين. ويجب أن نبحث عن جذور اغتيال الرئيس هابياريمانا، لأن النزاع بدأ بذلك.

ثانياً، إن الحجة المتعلقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وأيديولوجية الإبادة الجماعية حجة عفا عليها الزمن. لقد قلتُ هنا، وكما قال أحد السفراء الروانديين بوضوح، إن قضية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تعد تُشكل تهديداً لرواندا لأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد تم القضاء عليها تقريباً. لقد قيل ذلك هنا. لكننا تقبلنا الأمر وقلنا إن كان الأمر كذلك، فإننا نساهم في العملية للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولكن إذا لم يحدث ذلك، فإن اللوم يقع على رواندا التي أفسدت كل شيء.

وفيما يتعلق باضطهاد التوتسي، فقد رأينا على الدوام نكأً للجراح القديمة. ونتفهم جيدًا الشعور بالإحباط بسبب وقوع الإبادة الجماعية في رواندا بين الشعب الرواندي، ولكننا نرى الإبادة الجماعية في كل مكان. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد تعيش فيه 450 مجموعة عرقية، في حين أن رواندا لا تقطنها سوى مجموعتين عرقيتين. لذلك، لا يمكن إسقاط النزاع الرواندي على جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس منطقياً أن نستهدف مجموعة عرقية واحدة بينما توجد لدينا 450 مجموعة عرقية. فهذه الفكرة غير منطقية.

ولكن السبب الذي دفعني لأخذ الكلمة هو الرد على الموقف المهين الذي اتخذته رواندا ضد الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلا يمكننا أن نستوعب أن رواندا، بوصفها بلداً مساهماً بقوات، قد تستخف بتقارير الأمم المتحدة طوال اليوم، وهي تقارير تثبت أن رواندا غزت أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان هناك. وهذا ما أبلغتنا به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا. ولا يمكننا أن نفهم كيف أن رواندا تستخف بتلك التقارير وبعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين أنها ترحب بتعيين الأمين العام لمواطنين روانديين في مناصب عليا في منظومة الأمم المتحدة وتعرب عن سعادتها لكونها بلداً يساهم بقوات في الأمم المتحدة على الرغم من أنها لا تقبل على الإطلاق أي تقرير من التقارير التي تصدرها. هذا ما أردت العودة إليه. وسأتوقف عند هذا الحد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أثير نقطتين. أولاً، فيما يتعلق بأصول النزاع، صحيح أننا سنحيي بعد 11 يومًا الذكرى السنوية الحادية والثلاثين للإبادة الجماعية التي ارتُكبت

ضد التوتسي في رواندا. لقد لقي أكثر من مليون شخص حتفهم، من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 7,5 ملايين نسمة. وقد لجأ مرتكبو تلك الإبادة الجماعية – الجيش والميليشيات التي ارتكبت تلك الإبادة الجماعية – إلى ما كان يُعرف آنذاك باسم زائير والتي أصبحت الآن جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الحكومات الزائيرية والكونغولية المتعاقبة قد أعالت هذه الحركة وتلك الجماعات، التي تسمى الآن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ودعمتها ومولتها. وقبل بضعة أيام تحديداً، كان عميد يحمل اسم إزيكيل غاكويريري – شارك في الإبادة الجماعية في رواندا، وخاصة في مقاطعة بوتاري، بل وشارك في اغتيال آخر ملكة لرواندا، وهي روزالي غيكاندا – يرتدي زي القوات المسلحة التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ويتعاون مع الجيش الكونغولي. لذلك، عندما يُقال لي هنا إن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم يعد لها وجود، في حين أنها في الواقع نشطة جداً بل ومدمَجة في الجيش الكونغولي، لا أدري، على حد تعبير زميلي، إن كنا في الواقع نعيش على كوكب الأرض.

وفيما يتعلق بالسلامة الإقليمية، فهي مبدأ من مبادئ القانون الدولي. ولم يُخترع من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وينطبق أيضاً على رواندا. وشهدنا منذ عام 2018 أكثر من 20 هجومًا شنته القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات أخرى، بما في ذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على أراضينا. وفي عام 2018، وقعت هجمات نفذتها الجماعة المعروفة باسم جبهة التحرير الوطني التي يقودها بول روسيساباغينا الشهير، مما أسفر عن مقتل 9 أشخاص، بمن فيهم فتاة تبلغ من العمر 13 سنة تدعى أورنيلا وصبي يبلغ من العمر 17 سنة يدعى إيزاك.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، شنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هجمات أسفرت عن مقتل 15 شخصًا. وحدث الأمر نفسه في عام 2022 وخلال معركة غوما حينما هاجم الجيش الكونغولي 200 منزل وشن هجومه انطلاقاً من مطار في غوما. ولذلك، عندما نتكلم عن السلامة الإقليمية، فإن ذلك ينطبق على جميع البلدان. وكانت رواندا ضحية انتهكت جمهورية الكونغو الديمقراطية سيادتها وسلامتها الإقليمية في مناسبات عديدة. هذان هما التوضيحان اللذان أردت تقديمهما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أن المجلس قد أتيحت له الفرصة الآن للاستماع إلى وجهات نظر جميع المشاركين مرات عديدة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نقفل الآن قائمة المتكلمين.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/45.